الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

بعنوان:

تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية و عملية إتخاذ القرارات
دراسة حالة مؤسسة البناء

من إعداد الطالبة:

يعقوب سمية.

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.بن شني عبد القادر	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم	رئيسا
- أ.بن شني يوسف	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم	مشرفا
- بلعياشي بومدين	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

العنوان **الصفحة**

الفهرس..... I
قائمة الأشكال البيانية..... II
قائمة الجداول..... III
الإهداء.....IV
الشكر.....X
الملخص..... VI.
المقدمة العامة ....أ

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية

تمهيد..... 01
المبحث الاول مفهوم نظم المعلومات 02
المطلب الأول: ماهية النظم 02
المطلب الثاني : تعريف، خصائص، أنواع نظم المعلومات..... 04
المطلب الثالث : الوظائف الأساسية لنظم المعلومات.....07
المبحث الثاني :مفهوم المعلومات المالية..... 12
المطلب الاول : ماهية البيانات..... 12
المطلب الثاني :ماهية المعلومات.....16
المطلب الثالث : ماهية المعلومات المالية..... 25
المبحث الثالث : مفهوم جودة المعلومات المالية..... 28
المطلب الأول : تعريف و قياس جودة المعلومات المالية.....28
المطلب الثاني : أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية..... 29
المطلب الثالث : المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية و أهم العوامل المؤثرة فيها..... 30
خلاصة الفصل الأول..... 32

الفصل الثاني : عموميات حول تقييم الأداء المالي وعملية اتخاذ القرارات

تمهيد.....33
المبحث الأول : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية..... 34
المطلب الأول : الميزانية العامة، شكلها و تصنيف حساباتها..... 34
المطلب الثاني : تعريف جدول حسابات النتائج ومبادئه... 36
المبحث الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي.....40
المطلب الأول : ماهية عملية تقييم الأداء.....40
المطلب الثاني : الخطوات الأساسية و المجالات العامة لعملية تقييم الأداء 43
المطلب الثالث : ماهية تقييم الأداء المالي.....ز 44
المطلب الرابع : استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.....47
المبحث الثالث : دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية.....59
المطلب الأول : تعريف عملية اتخاذ القرارات و أهم عناصرها..... 59
المطلب الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرارات و العوامل المؤثرة عليها..... 60
المطلب الثالث : الأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات و الصعوبات التي تعترضها 62
خلاصة الفصل الثاني.....65

الفصل الثالث : دراسة تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي

المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة البناء برحو المهدي 66
المطلب الأول : تعريف مؤسسة البناء برحو المهدي..... 66
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة..... ....66....
المطلب الثاني: نشاطات مؤسسة البناء برحو المهدي.....68
المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.....69
المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة البناء برحو المهدي 69
المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية..... .....79....
المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي..... .....85....
المبحث الثالث : مدى إستخدام أساليب إتخاذ القرارات في مؤسسة البناء برحو المهدي.....90

المطلب الأول : لوحة القيادة..... 90
المطلب الثاني : الإبلاغ المالي في مؤسسة البناء..... 91
خلاصة الفصل الثالث..... 93
الخاتمة العامة..... 94
قائمة المراجع 97

الرقم	العنوان	الصفحة

1.1 العلاقة بين البيانات و المعلومات 15
1.2 العوامل المؤثرة على استخدام المعلومات و تفسيرها..... 22
1.3 الهيكل التنظيمي البناء 67

الرقم	العنوان	الصفحة

1.2	جدول حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة	38
2.2	جدول حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة	39
3.2	عوامل تغيير رأس المال العامل	54
1.3	الميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء جانب الأصول	67
2.3	الميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء جانب الخصوم	70
3.3	جدول حسابات النتائج لمؤسسة البناء للفترة (2012/2010)	73
4.3	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة البناء جانب الأصول	76
5.3	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة البناء جانب الخصوم	79
6.3	بعض نسب الهيكلة المالية لمؤسسة البناء للفترة (2012/2010)	80
7.3	نسب السيولة لمؤسسة البناء للفترة (2012/2010)	82
8.3	نسب هيكلة الأصول لمؤسسة البناء للفترة (2012/2010)	82
9.3	نسب المردودية الاقتصادية للفترة (2012/2010)	83
10.3	المردودية التجارية نسبة الربحية الصافية و المالية للفترة (2012/2010)	84
11.3	القدرة على التمويل الذاتي(**CAF**)	84
12.3	نسبة القيمة المضافة و ربحية الاستغلال للفترة (2012/2010)	85
13.3	رأس المال العامل الدائم للفترة(2012/2010)	86
14.3	رأس المال العامل الخاص للفترة (2012/2010)	87
15.3	رأس المال العامل الصافي للفترة (2012/2010)	88
16.3	إحتياج رأس المال العامل للفترة (2012/2010)	88
17.3	رصيد الخزينة للمؤسسة خلال الفترة (2012/2010)	89

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أهذي ثمرة جهدي هذه

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى وشريك حياتي زوجي الذي شملني كل

الحب والاهتمام مصطفى و إلى أحب الأشخاص على قلبي أخواتي : آية وسام وأسماء

وزوجها بن لخضر محمد العربي وخاصة الكتكوتة الصغيرة ابنة أختي مريم .

وإهداء خاص إلى زميلاتي وأخواتي سارة ,سهام و حليمة.

وإلى كل طلبة العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

دفعة 2015/2014

السيدة يعقوب سمية

,

تشكر

يسرنا بعد كل هذا الجهد والعمل المتواصل أن نقدم تشكراتنا السامية والجليلة إلى جامعة مستغانم، والتي كانت القاعدة الأساسية والقمة الأعلى في الهرم العلمي الذي احتوانا طيلة فترة التدريس. كما نشكر السيد بلحسين ميلود وجميع أساتذتنا الأفاضل كل باسمه وأخص بالذكر الأستاذ المشرف السيد بن شني يوسف وكل أستاذة لجنة المناقشة اللذين بلغونا العلم والمعرفة في الميدان والتوجيهات القيمة التي أفادتنا ويسرت لنا إتمام هذا العمل.

كما نشكر كل عمال مؤسسة البناء برحو المهدي و خاصة المدير برحو المهدي.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بكلمة في إنجازه..

مقدمة عامة

مقدمة:

تعتبر الإصلاحات الأخيرة التي تمثلت في تبني الجزائر المعايير المتعلقة بإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الاقتصادي الجديد، هذه الإصلاحات الجديدة جعلت من الضروري على المؤسسة الاقتصادية التكييف معها وفق متطلباتها، حيث تتكون هذه من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام و ذلك من خلال فعالية كافة العمليات و الأنشطة و السيطرة على الكم الهائل من المعلومات المالية الناتجة عنها من جهة و تزويد المسيرين بمعلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الملائمة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المسيرين.

إن انشغالات المستخدمين للمعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها، وذلك من خلال توفرها على خاصيتين أساسيتين وهما الملائمة و الموثوقية.

حيث تعتبر الجزائر من بين البلدان التي انتهجت منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي (PCN) إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام من إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية وذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات.

و بناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة و التي هي على النحو التالي:

ب .الإشكالية:

إلى أي مدى تساهم جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة؟

و لكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1 –ماهي الأسس النظرية للمعلومات المالية ، نظم المعلومات و جودة المعلومات المالية؟

2 –ما مدى كفاءة و جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في الإفصاح عن الوضع المالي للمؤسسة؟

3 –ما مدى تأثير استخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات من طرف المسيرين؟

4 –ما هو واقع استعمال المعلومات المالية و جودتها في عرض الوضعية المالية لمؤسسة البناء برحو المهدي؟

ت .الفرضيات:

1 –تعتبر جودة المعلومات المالية أساس اتخاذ القرارات المناسبة، فتستمد من القوائم المالية وتنتج عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات.

2 –تحتوي القوائم المالية على معلومات اقتصادية عن المؤسسة معبر عنها بشكل مالي تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لفترة معينة.

3 –تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية و الاعتماد عليها في ترشيد قراراتها.

ث .أهمية و أهداف الدراسة:

انطلاقا من أهمية المعلومات المالية و جودتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من وجهة و اتخاذ القرارات الصائبة المتعلقة بها من جهة أخرى، يقوم متخذ القرارات بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها من المحيط الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على بقاء المؤسسة وإستمرارها.

و من بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة لمعالجتها نذكر ما يلي:

- التعرف على جودة المعلومات المالية الداخلية للمؤسسة .
- إبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- إبراز أهمية القوائم المالية و دورها في إمداد المسيرين في المؤسسة بمعلومات تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بها.
- محاولة الإطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات من خلال حالة دراسة مؤسسة جزائرية.

ج .أسباب إختيار الموضوع:

من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يلي:

أسباب موضوعية : و هي تتعلق بالموضوع ذاته:

- أهمية جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة و اعتبارها الأساس التي تبنى عليه القرارات المناسبة بمختلف أنواعها.

- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات بالقوائم المالية لأهميتها في صنع القرارات المساهمة في تطور و استمرار المؤسسة.
- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع للمكتبة الجامعية.

أسباب ذاتية : فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- جاء اختياري بحكم التخصص الذي أدرس فيه (تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير)، و كذلك الرغبة في التخصص أكثر في المجال.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة التي اكتسبتها المعلومات.
- إ مكانية البحث في هذا الموضوع و قدرة الوصول إلى بعض المعلومات الخاصة من خلال المراجع المختلفة.

ح .منهج الدراسة:

بفرض الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم و المعلومات الخاصة بمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها و استخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحال بغرض البحث المعمق و المفصل لحالة معينة على أرض الواقع و إسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

خ .أدوات البحث : إعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير).
- الأطروحات والرسائل الجامعية .
- التقارير و الملتقيات.
- مواقع الإنترنيت .

د .الدراسات السابقة :

إستعنا ببعض المذكرات و الأطروحات السابقة من أجل إثراء بحثنا هذا و من بين أقربها صلة بموضوع

بحثنا نذكر ما يلي:

"خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات" – دراسة حالة مؤسسة إقتصادية –، عبارة عن مذكرة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة من إعداد الطالب : ناصر محمد علي المجهلي،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة حاج لخضر باتنة، سنة **2009**، حيث تتمحور إشكالية البحث حول ماهي الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات؟

حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول بعنوان المعلومات المحاسبية و خصائصها النوعية، و جاء الفصل الثاني بعنوان التقارير المالية و فعاليتها في عملية اتخاذ القرارات، و أخيرا الفصل الثالث : الدراسة الميدانية لتحليل و اختبارات فرضيات الدراسة.

"التحليل المالي كأداة لتقييم المؤسسة العمومية الإقتصادية" _ دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري –، عبارة عن مذكرة ماجستير (غير منشورة)في علوم التسيير من إعداد الباحثة : بومعزة حليمةكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر سنة **2002**، حيث تتمحور إشكالية البحث حول دور التحليل المالي لتقييم الأداء.

حيث قسمت الدراسة إلى قسمين : الجانب النظري به ثلاث فصول: الفصل الأول بعنوان مدخل لواقع المؤسسة الاقتصادية، أما الثاني بعنوان تقييم الأداء و أخيرا الفصل الثالث بعنوان التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل ديوان الترقية و التسيير العقاري، و من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التحليل المالي أداة يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة و الانتباه إلى النقاط التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

ذ .حدود الدراسة:

البعد الموضوعي للدراسة : نظرا لتعدد مصادر المعلومات المالية الداخلية منها و الخارجية، قمنا بالتركيز في دراستنا على المصادر الداخلية للمعلومات المالية و جودتها باعتبارها أهم مصادر المعلومات المالية المساهمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات المتعلقة بها.

البعد الزمني للدراسة : الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة تأثير جودة المعلومات في تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء برحو المهدي و إتخاذ القرارات المتعلقة بها خلال الفترة 2012- 2010.

ر .هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و على الأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي كالتالي:

الفصل الأول : تحت عنوان " الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية "، وجاءت ضمنه ثلاثة مباحث، فحاولنا في هذا الفصل تحديد مفهوم المعلومات المالية من خلال المبحث الأول فسنحاول تحديد مفهوم نظم المعومات من خلال التطرق إلى ماهية نظم المعومات أما المبحث الثاني التعرف على المفاهيم الخاصة بالمعلومات و البيانات وتحديد الفرق بينهما ثم تحديد مفهوم المعلومات المالية و المصادر الداخلية لها في المؤسسة و أخيرا في المبحث الثالث سنتطرق إلى جودة المعلومات المالية من خلال التطرق إلى مفهوم و قياس جودة المعومات المالية ثم التعرف إلى بعض الأبعاد المهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية و أخيرا المحددات الأساسية لجودة المعومات المالية، اما الفصل الثاني بعنوان " عموميات حول تقييم الأداء المالي وعملية اتخاذ القرارات " فسنتطرق في المبحث الأول إلى المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال شكل الميزانية العامة و تصنيف عناصرها و عرض البيانات في قائمة الدخل، أما المبحث الثاني فسنقوم بتحديد مفهوم تقييم الأداء المالي و ذلك بالتطرق إلى ماهية عملية تقييم الأداء ثم سندرس المؤشرات المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و أخيرا في المبحث الثالث سنتطرق إلى دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية.

أما الفصل الثالث بعنوان " دراسة جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و إتخاذ القرارات " و قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث فخصصنا المبحث الأول إلى تقديم عام حول مؤسسة البناء بن رحو المهدي، ثم لنتطرق في الفصل الثاني إلى المحتوى المعوماتي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء من خلال دراسة تطبيقية وهذا بتطبيق بعض المؤشرات المالية و تحليلها، و أخيرا في المبحث الثالث سنتناول مدى إستخدام أساليب إتخاذ القرارات في مؤسسة البناء من خلال التطرق لعنصرين هامين هما دراسة لوحة قيادة المؤسسة و الإبلاغ المالي للمؤسسة.

ز.صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تلقيتها في ميدان التربص من جهة تقديم المعلومات الحديثة، و الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

الفصل الأول

تمهيد:

تتبع المؤسسة عدة إجراءات معقدة حتى تصل إلى القيام بوظائفها و أنشطتها بصفة منتظمة، تسمح لها بخلق مكانة في السوق و المحافظة عليها، خاصة في ظل التطورات السريعة التي يعرفها هذا الأخير، فأصبح على المسيرين جمع معلومات لتساعدهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها، و للمعلومات المالية أهمية كبيرة على المستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة، فهي تخدم المسيرين داخل المؤسسة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة، أما على المستوى الخارجي فهي تمد الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين بالمعلومات اللازمة للتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة لإستثمار أموالهم.

إن الحجم الكبير للمعلومات التي يتم تداولها في المؤسسة أدى بهذه الأخيرة إلى إتباع نظام يكفل لها السيطرة على ذلك الحجم من المعلومات تخزينا، معالجتا و نشرا، وهذا ما يسمح بتوفير المعلومات المطلوبة لمختلف المستويات الإدارية حتى تستطيع إدارة مهامها على أسس سليمة بما يحقق مصالح المؤسسة.

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

- مفهوم نظم المعلومات.
- مفهوم المعلومات المالية.
- مفهوم جودة المعلومات المالية.

المبحث الأول :مفهوم نظم المعلومات .

سنتطرق في هذا المبحث إلى نظم المعلومات بداية من تعريف للنظام في المطلب الأول و يليه كل ما يخص المعلومات المالية و جودتها في المطالب المتبقية.

المطلب الأول : ماهية النظم.

1 – تعريف النظام:

و هو عبارة عن مجموعة من الأجزاء المرتبطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول مدخلات و إنتاج مخرجات من خلال تحويل منظم، كما أن هذه الأجزاء تكون في حالة تفاعل مع بيئتها [1].

كما عرف على أنه :"مجموعة من العناصر المادية و المعنوية (أفراد، آلات، ...) المتفاعلة فيما بينها للعمل على تحقيق هدف من خلال تحويل مجموعة العناصر الواردة إلى مخرجات "[2].

و بعبارة أخرى فإن النظام عبارة عن:

-**مجموعة عناصر** : حيث يجب أن يحتوي النظام على عديد من الأجزاء و المكونات.

-**عناصر متكاملة** : حيث يجب أن تكون هناك علاقة منطقية بين كل أجزاء النظام تتسم بالتوافق.

– أنها ذات غرض مشترك لتحقيق هدف معين.

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف النظام على أنه": مجموعة من العناصر المادية و المعنوية التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف في ظل الظروف المحيطة بها ".

2– مكونات النظام:

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد العناصر التي يضمها النظام و هي:

1.2–المدخلات:

و هي عبارة عن القوة الدافعة لتشغيل النظام و هذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام، و قد تكون هذه المدخلات ممثلة في مواد أولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيئ يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة به".

---

[1] محمد نور برهان ،غازي إبراهيم رحو،نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر و والتوزيع، الأردن، 1998، ص 18.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة و تدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص10 .

2-2 التشغيل:

وهي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات الى مخرجات، و التشغيل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في المؤسسة في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، و يتم تحويل البيانات في نظام المعلومات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة من تسجيل، تلخيص، حساب،...الخ.

3.2-المخرجات:

وهي عبارة عن الناتج النهائي للنظام و الذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى أنظمة أخرى، و قد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط لخدمة المستخدمين، فتستعمل هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر.

3-أنواع النظم:

تميز نظرية النظم بين أربعة أنواع رئيسية للنظم حيث يمكن تصنيف أي نظام ليكون ضمن واحد من أنواع النظم الأربعة التالية [1]:

1.3-النظام المفتوح:

و هو النظام الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة، و يتأثر بها و يؤثر فيها، و يعتبر وجود نظام مفتوح بشكل رئيسي على العلاقات المتبادلة بينه و بين بيئته، فهو يحتاج لبعض المدخلات من بيئته ليقوى على الاستمرار ليعطي نتائجه إلى بيئته كنتيجة للعمليات التي يقوم بها، و من الأمثلة على هذا النوع النظم الاجتماعية إذ يستقبل هذا النوع مدخلاته من البيئة المحيطة به ثم يعيدها بعد معالجتها إلى هذه البيئة .

2.3-النظام المغلق:

و هو النظام المعزول تماما عن البيئة المحيطة به و لا توجد أي روابط خارجية بين النظام و أنظمة البيئة المحيطة به، و علاوة على ذلك فإن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تكون عديمة التأثير على النظام و إجراءات تشغيله، و يعتبر النظام المغلق حالة نظرية أكثر منها واقعية.

3.3-النظم المغلقة نسبيا:

هو النظام الذي يتفاعل مع البيئة المحيطة به بطريقة محددة و معروفة و قابلة للتحكم فيها، كما تتوفر لهذا النوع

---

[1] مرجع ذكر سابقا، ص23 .

خاصية إمكانية التحكم في تأثير متغيرات البيئة على إجراءات تشغيلية، و يعتبر ناتج تفاعل البيئة مع مثل هذا النظام بمثابة مدخلات للنظام، كما أن ناتج تأثير النظام على البيئة المحيطة يمكن إعتباره بمثابة مخرجات للنظام، و أمثلته الأنظمة الزراعية و الصناعية حيث يتم تصميمها بحيث لا تتأثر بالبيئة الخارجية إلا حدود معينة سلفا .

4.3-نظم التحكم بالتغدية العكسية:

يعتبر النظام واحد من مجموعة نظم التغدية العكسية إذا تمت إعادة بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له، ويمكن تصميم النظام بحيث تتحقق هذه التغدية العكسية للمساهمة في تحقيق أهداف النظام، و من الأمثلة على هذا النوع من الأنظمة نظم القيادة التلقائية في الطائرات.

المطلب الثاني : تعريف، خصائص، أنواع نظم المعلومات.

بعد أن قمنا بعرض للنظام بصفة عامة، ننتقل الآن إلى عرض طبيعة نظام المعلومات في المؤسسة.

1 – تعريف نظم المعلومات:

عبارة على نظام من الأفراد و المعدات و الإجراءات و المستندات و وسائل الإتصال الذي يجمع البيانات و يقوم بعمليات تشكيل، تخزين ، إسترجاع و عرض البيانات لإستخدامها في التخطيط، و في المحاسبة و الرقابة و غيرها من العمليات الإدارية [1] .

و منه نظم المعلومات عبارة عن مجموعة العناصر المرتبطة فيما بينها، تقوم بمهمة تجميع البيانات و تحويلها إلى مجموعات حسب إجراءات و قواعد محددة، تساعد متخذي القرارات الخاصة بالمؤسسة في مختلف النشاطات.

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك ،إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية ،دار الجامعة للنشر و التوزيع ، مصر، 2001 ، ص 51 .

2 -خصائص نظم المعلومات:

و يمكن تلخيص خصائص نظم المعلومات في العناصر التالية:

1.2-شبكة إتصال:

يمثل نظام المعلومات شبكة إتصال لأنه يقدم معلومات إلى عدة أشخاص في المؤسسة، و هو يمكن من تدفق المعلومات إلى كافة المستخدمين سواء كان ذلك داخل أو خارج المؤسسة .

2.2-وسيلة تحويل البيانات و تخزينها:

يقوم نظام المعلومات بتحويل المدخلات و التي هي عبارة عن بيانات خام إلى معلومات تعبر عن مخرجات النظام و ذلك من خلال ثلاثة مراحل أساسية و هي:

-مرحلة المدخلات .

-مرحلة التشغيل .

-مرحلة المخرجات.

و هناك وظائف مرتبطة بالمراحل السابقة مثل: وظائف تجميع البيانات، تشغيل البيانات، إدارة البيانات ومراقبتها.

3.2-إدخال البيانات و إستخراج المعلومات:

يتم إدخال البيانات لإجراء عمليات التشغيل خلال مرحلة المدخلات بينما يتم استخراج المعلومات من خلال مرحلة المخرجات، و بالتالي فإن البيانات تمثل المواد الأولية التي يتم تحويلها إلى معلومات كمنتج نهائي[1].

4.2-مستخدمي المعلومات:

يتم استخراج المعلومات بواسطة النظام لاستخدامها من طرف مستخدمين داخلين، و هم عبارة عن الموظفين في المؤسسة، أما المستخدمين الخارجيين فهم الأطراف المهتمة بعمليات المؤسسة مثل الدائنين، الموردين، المستهلكين،...إلخ .

5.2-الأهداف:

أي نظام معلومات بأي مؤسسة له ثلاثة أهداف رئيسية و هي:

- التزويد بالمعلومات المساعدة لعملية إتخاذ القرارات.

---

[1] كمال الدين الظهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 1998، ص 17 .

- التزويد بالمعلومات المساعدة للعمل اليومي الروتيني .
- التزويد بالمعلومات العامة لمسايرة المنافسين .

6.2-الموارد:

يحتاج نظام المعلومات إلى موارد من أجل إتمام وظائفه، ويمكن تبويب هذه الموارد على أنها بيانات، معدات، أفراد،... إلخ.

و عموما يتم ربط نظم المعلومات حسب مواردها إلى نظام المعلومات الذي يعمل بإستخدام الموارد البشرية و هو نظام يدوي، أما نظام المعلومات الذي يركز على استخدام المعدات يعرف على أنه نظام معلومات آلي.

3 -أنواع نظم المعلومات في المؤسسة:

تعتبر المؤسسة نظام يتكون من مجموعة أنظمة فرعية التي يمكن تصنيفها حسب النشاطات و الوظائف المختلفة و هناك:

1.3-نظام معلومات الإنتاج:

في وظيفة الإنتاج تقوم المؤسسة بتحويل مجموعة من المدخلات و هي عبارة عن المواد الأولية إلى مخرجات تتمثل في المنتجات النهائية، فتقوم إدارة الإنتاج بوضع الخطة اللازمة للقيام بهذه الخطة.

2.3-نظام معلومات التسويق:

يقوم هذا النظام بتخزين و معالجة المعلومات و تقديم الطلبيات و تخطيط المبيعات في السوق للتعرف على الوضع التنافسي للمؤسسة و دراسة رغبات و أذواق المستهلكين و الترويج للمنتجات.

3.3-نظام معلومات المشتريات:

يرتبط هذا النظام مباشرة بنظام الإنتاج، فيقوم باستخدام خطة إنتاج لتحديد الأصناف الواجب شراؤها من المواد الأولية و مواصفاتها وكذلك تحديد وقت الشراء و الكمية الواجب شراؤها، و يحتفظ كذلك هذا النظام بالبيانات المتعلقة بالموردين و الأصناف التي يقدمونها [1].

[1] مرجع ذكر سابقا، ص18 .

4.3-نظام معلومات الأفراد:

يقوم هذا النظام بتخزين و معالجة البيانات اللازمة لعملية تخطيط و تنظيم الوظائف التنفيذية المتعلقة باستخدام و تطوير العنصر البشري في المؤسسة.

5.3-نظام معلومات المحاسبة و التمويل:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل و معالجة البيانات المالية المتعلقة بأصول و خصوم المؤسسة،كما يقوم نظام معلومات التمويل بمساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإمداد المؤسسة بالأموال الضرورية لإنجاز أهدافها، و بالتالي الحصول على الأموال اللازمة بالطريقة المناسبة و بأفضل الشروط الممكنة لتسديد التزامات المؤسسة و السعي لإستخدام مواردها بشكل فعال.

المطلب الثالث : الوظائف الأساسية لنظم المعلومات.

سبق أن أشرنا إلى الهدف الأساسي لنظم المعلومات وهو إنتاج و جمع و توصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، و أن البيانات هي المدخلات الرئيسية لنظم المعلومات لذلك لابد من دراسة وظائف نظم المعلومات والتي تبدأ بتجميع البيانات و تنتهي بتوصيل المعلومات، و تتم عملية تحويل البيانات إلى معلومات من خلال سلسلة من الخطوات يطلق عليها مصطلح تشغيل البيانات.

و من خلال ذلك يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى خمسة وظائف رئيسية و هي :

-تجميع البيانات .

-تخزين البيانات (إنتاج المعلومات).

-إدارة البيانات .

-رقابة و أمن البيانات .

-تجميع و توصيل المعلومات.

[1]محمد الفيومي، أحمد حسن علي حسن، مرجع ذكر سابقا، ص 17 .

1-تجميع البيانات:

هناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة ، فتبدأ بتحديد البيانات التي ستعتبر مدخلات للنظام، ثم تجمع البيانات من مصادرها المختلفة و إدخالها للنظام و إعدادها للتشغيل.

بعد تحديد نوعية و حجم البيانات المطلوبة، و تحديد الأشخاص المسؤولين عن عملية التجميع، تأتي هنا الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات و هي:

1.1 -الحصر و التسجيل:

يتمثل هذا النشاط في جلب البيانات الخاصة بالأحداث العمليات إلى النظام ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستعمل في عملية التشغيل، و يمكن تسجيل هذه البيانات في شكل مادي ملموس مثل المستندات المكتوبة، أوامر الشراء، فواتير البيع و غيرها، كما يمكن تسجيلها إلكترونيا.

2.1 -الترميز:

هو إعداد البيانات في شكل أكثر ملائمة لأغراض التشغيل، حيث يتم إستخدام نظام ترميز يمكن به معرفة هذه البيانات، و عادة ما يكون الترميز بإستخدام حروف،...إلخ.

3.1 -التدقيق:

يتضمن هذا النشاط عملية فحص البيانات للتأكد من إكتمالها و صحتها، و ذلك بالتأكد من أن عملية الحصر و التسجيل قد تمت بطريقة صحيحة .

4.1 -التحويل:

و هو النشاط الأخير في وظيفة تجميع البيانات حيث تتم عملية تحويل البيانات من وسيلة إلى أخرى، مثل ذلك يتم تحويل بيانات فواتير البيع المكتوبة إلى شرائط أو اسطوانات،... الخ.

2-تشغيل البيانات:

إن المشاهدات المسجلة يمكن أن تكون مفيدة تماما و بطريقة فورية لمتخذ القرار، ويعتبر نشاط تشغيل البيانات هو قلب نظام المعلومات، إنها تحول البيانات الخام إلى معلومات قابلة للإستخدام [1] ، و منه يقصد بعلمية تشغيل البيانات معالجتها و تحويلها إلى معلومات تفيد المستخدم من خلال مجموعة من العمليات و هي:

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع ذكر سابقا، ص58 .

1.2-التصنيف:

و ذلك بتجميع البيانات في شكل فئات أو مجموعات حسب الأنشطة، فمثلا تصنيف عناصر التكاليف على أساس وظيفي إلى تكاليف صناعية، و تكاليف البيع،... إلخ، و عادة ما تتم عملية التصنيف باستعمال نظام الترميز المشار إليه سابقا .

2.2 -الترتيب:

تتمثل هذه العملية في وضع البيانات في صورة معينة طبقا لصفة شائعة بين هذه البيانات، مثلا باستخدام أرقام أو أحرف.

3.2 -المقارنة:

نقصد بعملية المقارنة هنا أن نقوم بمقارنة نوعين أو أكثر من البيانات لاستخلاص نتائج معينة أو اكتشاف حقائق لها معنى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات.

4.2 -التلخيص:

يقصد بالتلخيص تجميع و تركيز البيانات التفصيلية بغرض التأكد من نقاط أساسية أو اتجاهات معينة في صورة مجاميع أو نتائج أو انتقاء البيانات الهامة الحساسة ضمن كم هائل من البيانات .

5.2-التقرير:

يقصد به تقديم نتائج العمليات السابقة و التي أصبحت عبارة عن معلومات يمكن الإستفادة منها لمتخذي القرارات بالشكل و المضمون و الوسيلة المناسبة، و بطبيعة الحال يجب أن تصل هذه المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب و بكل الخصائص التي تحملها المعلومات لكي تكون مفيدة، و إلا أصبحت كل الجهود المبدولة في العمليات السابقة دون جدوى .

3- إدارة البيانات:

و هي الوظيفة الثالثة من وظائف نظم المعلومات، و نقصد بإدارة البيانات الأنشطة الخاصة بالتنظيم و التخزين والتحديث و الإسترجاع.

1.3 -التخزين:

يقوم نشاط التخزين في نظم المعلومات مقام الذاكرة بالنسبة للإنسان، حتى تتم عملية تخزين البيانات بطريقة منظمة و مدروسة حيث يسهل استرجاعها عند الحاجة إليها .

2.3-التحديث:

و يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الأحداث و العمليات و القرارات المتخذة حديثا، و يؤدي التحديث إلى عكس بيانات الوضع الحالي للمؤسسة [1] .

3.3-الإسترجاع:

و هو النشاط العكسي لنشاط التخزين حيث يقصد به إسترجاع البيانات المخزنة لأغراض التشغيل و إسترجاع النتائج و هو نشاط أساسي من أنشطة نظم المعلومات حيث أنه من الصعب تشغيل البيانات المجمعة فور الحصول عليها في وقت واحد، لذلك لابد من وجود إمكانية لتشغيل و حفظ هذه البيانات ثم إمكانية إسترجاعها في وقت الحاجة لها .

4- الرقابة و أمن المعلومات:

تتكون وظيفة الرقابة و أمن المعلومات من وظيفتين أساسيتين هما:

1.4-التغذية العكسية:

هي عملية قياس ردة فعل المستفيدين من عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما يفترض عند تصميمه ويكن أن تكون بعض المعلومات التي يقدمها قد لا تتلاءم مع حاجات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمين بطلب إحداث تغيرات في النظام و هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية، و منه فإن التغذية العكسية تعمل على تقييم أداء النظام و تصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في هذا النظام .

2.4-الرقابة:

و هي تقيم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقا للإجراءات التي قام بها المستخدمين بطلبها أم لا، فإذا لم تتوفر المعلومات بالخصائص المرجوة لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى من أجل إنتاج معلومات بالجودة المطلوبة.

5 -تجميع و توصيل المعلومات:

تهدف هذه الوظيفة الى نقل و إيصال المعلومات المنتجة من طرف النظام إلى الأشخاص المعنيين و المصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات، و هي الوظيفة النهائية لنظام المعلومات و يكون هذا في خطوتين أساسيتين هما:

- إنتاج التقارير و التي تحتوي على معلومات الناتجة من عملية التشغيل .

---

[1] كمال الدين الظهراوي، مرجع ذكر سابقا، ص21 .

-نقل التقارير المنتجة إلى المستخدمين.

و إجمالا يمكن تلخيص أنشطة هذه الوظيفة فيما يلي:

1.5-التجميع : أي تجميع المعلومات الناتجة من عملية التشغيل الجارية تمهيدا بإرسالها فورا إلى مستخدميها دون الحاجة إلى تخزينها .

2.5-الإسترجاع : أي إرجاع البيانات التي تم تخزينها سابقا و ذلك حسب حاجة المستخدم للمعلومات والمشكلة المراد معالجتها .

3.5-النقل : أي نقل المعلومات من موقع إلى آخر من أجل إيصالها للمستخدم النهائي و مثل ذلك نقل المعلومات بين فروع المؤسسة.

المبحث الثاني : مفهوم المعلومات المالية .

يستخدم البعض لفض البيانات و المعلومات للدلالة على نفس المفهوم، بينما في الواقع كل مفهوم مختلف عن الآخر، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث ، حيث سنتطرق في المطلب الأول لماهية البيانات ثم في المطلب الثاني إلى ماهية المعلومات و نوضح الفرق بين البيانات و المعلومات و أخيرا في المطلب الثالث سنتطرق إلى ماهية المعلومات المالية.

المطلب الأول : ماهية البيانات.

1-تعريف البيانات:

لقد أعطيت عدة تعاريف للبيانات فعرفت على أنها :" عبارة عن الحروف و الجمل و العبارات و الأرقام و الرموز غير المنظمة و غير المرتبطة بموضوع واحد و التي لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل و الشرح، و التي إذا ما فرزت و صنفت و بوبت و نظمت فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات [1] .

و عرفت أيضا على أ نها :" المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي تمثل الأشياء و الحقائق و الأفكار والآراء و الأحداث و العمليات التي تعبر عن مواقف و أفعال أو تصف هدفا أو ظاهرة أو واقع معين (ماضيا أوحاضرا أو مستقبلا) دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة[2] .

و عرفت أيضا على أنها: " تسجيل الوقائع و المواضيع عن طريق ملاحظاتها أو معرفة في مجال معين بحيث يمكن نقلها بين الأفراد في المؤسسة [3] .

من التعاريف المذكورة نستنتج أن البيانات عبارة عن حقائق مجردة ليس لها أي معنى أو دلالة في حد ذاته ،بمعنى أنها إذا تركت على حالها فلن تضيف أي شئ إلى مستعمليها مما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات أما إذا

---

[1] إيمان فاضل السموائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 24 .

[2] سليم الحسنى، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى ،مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، عمان،1998، ص38 .

[3] (1) jean- pierre briffaut, systèmes d information en gestion industrielle, hermès science publication, paris, 2000, p 92 .

عولجت من خلال عمليات التحليل و الشرح أصبحت ذات دلالة و فائدة مما يمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات و يتم بناء القرارات الصائبة على أساسها.

2-خصائص البيانات:

حتى يستفيد المتلقي للبيانات منها فيجب أن تتصف بخاصتين هما [1] :

1.2-الإضافة المعرفية : حتى يستطيع المتلقي الإستفادة من البيانات المرسلة إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسلة إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية، و بالتالي لا يمكن الإستفادة منها، و عندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات.

يتم التمييز بين المعلومات و البيانات وفق المعيار الشخص للمتلقي (المستفيد) فإذا ما أدت البيانات إلى إضافة معرفة لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، أما إذا لم تؤد البيانات إلى أي إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي فتبقى مصنفة في إطار البيانات.

2.2-الارتباط : حتى تتحول البيانات إلى المعلومات فيجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله لذلك ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

3-أنواع البيانات:

يمكن تقسيم البيانات إلى الأقسام التالية:

1.3-البيانات الكمية : و هي بيانات رياضية و إحصائية تبرز علاقة معينة بين عدد من العوامل و المتغيرات و تتميز بالدقة و الثقة .

2.3-البيانات النوعية : وهي تتضمن أحكاما أو تقديرات غير محدودة بأرقام ، لذا فهي أقل دقة و ثقة من سابقتها لأنها تتضمن التحيز و نقص الموضوعية .

4-مصادر البيانات:

يمكن القول بشكل عام أن المصدر الأساسي للبيانات هو الشخص الذي يقوم بتجميع هذه البيانات من

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، 2006، ص 12.

خلال مشاهدته و ملاحظته و تجاربه على الواقع المحيط به، إلا أنه في المجال الإداري و فيما يخص المؤسسة نستطيع القول أن مصادر البيانات هو في الواقع يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1.4–المصادر الداخلية للبيانات : و هي البيانات التي تجمع من الإدارات المختلفة و الأقسام والعاملين في مختلف جوانب نشاط المؤسسة، وذلك مثل الفواتير، و أوامر الشراء، و الشيكات الصادرة والواردة.

2.4–المصادر الخارجية للبيانات : و هي البيانات التي تأتي من الزبائن و الموردين، و من مختلف المؤسسات ذات العلاقة مع المؤسسة المعنية، و السوق و آلية العرض و الطلب السائدة فيه، و من ردود أفعال المستهلكين... إلخ.

و سواء كانت البيانات من جهات داخلية أو خارجية للمؤسسة فإنه ينبغي تبويبها و تصنيفها و تحليلها ومعالجتها لكي يمكن الاستفادة منها.

5–طرق الحصول على البيانات:

تتعدد طرق الحصول على البيانات و تتنوع حسب احتياجات المستخدم و من بين هذه الطرق نذكر[1] :

1.5–البحث و فحص السجلات : يتم ذلك من خلال متابعة الخريطة التنظيمية والملفات و التقارير و نماذجها و سجلات القرارات الهامة و الشكاوي و المشاكل التي سجلت عند إعداد و تنفيذ الخطط علاوة على المراسلات الخاصة.

2.5–استخدام أسئلة الاستبيان : و هو عبارة عن وسيلة لجمع البيانات عن طريق استمارة تملئ من طرف الأفراد، و نجد أن هذا الأخير هو سيد الموقف فهو الذي يملئ الاستمارة، ولذلك يستخدم الاستبيان للكشف عن حقائق الممارسات الحالية و استطلاعات الرأي و ميول الأفراد .

3.5–المقابلة الشخصية : و تعتبر من أهم الطرق للحصول على البيانات و المعلومات ، رغم ذلك توجد بعض البيانات لا يمكن الحصول عليها بالمقابلة و وجه لوجه.

تساعد وسيلة المقابلة الشخصية في ملاحظة سلوك الأفراد و الجماعة و التعرف على آرائهم و معتقداتهم و فيما إذا كانت تتغير بتغير الأشخاص و ظروفهم و تساعد كذلك على تثبيت صحة البيانات التي حصل عليها الباحث من مصادر مستقلة و تمتاز بأنها أفضل الوسائل لاختبار و تقييم الصفات الشخصية كماأنها مفيدة

[1] محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية و البنوك و شركات التأمين، الدار الجامعية، لبنان،1990، ص 135.

في مجال الاستشارات ، و هي الوسيلة الوحيدة لجمع البيانات في المجتمعات الأمية.

4.5–الملاحظة : يمكن الحصول على أجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الأحداث المرتبطة بها و يتم تجهيز البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات عن المشكلة، فمثلا إذا تبين للإدارة عدم فعالية كفاءة بعض الأنشطة الصناعية فإن الملاحظة الفعلية للأنشطة المرتبطة قد توفر بيانات ليتم معالجتها لتوفير معلومات تساعد في استبعاد المشاكل المرتبطة بها.

5.5–التقارير : تقوم هذه الطريقة على أساس الملاحظات أو الأحاديث الغير الرسمية، قد تكون هذه التقارير قاصرة و متحيزة ، و لكنها في أحوال أخرى قد تكون مفيدة.

6–العلاقة بين البيانات و المعلومات:

من خلال ما سبق من تعاريف وخصائص للبيانات، فإنه يمكن تلخيص العلاقة بين البيانات و المعلومات في الشكل التالي [1] :

الشكل رقم 1.1 :العلاقة بين البيانات و المعلومات.

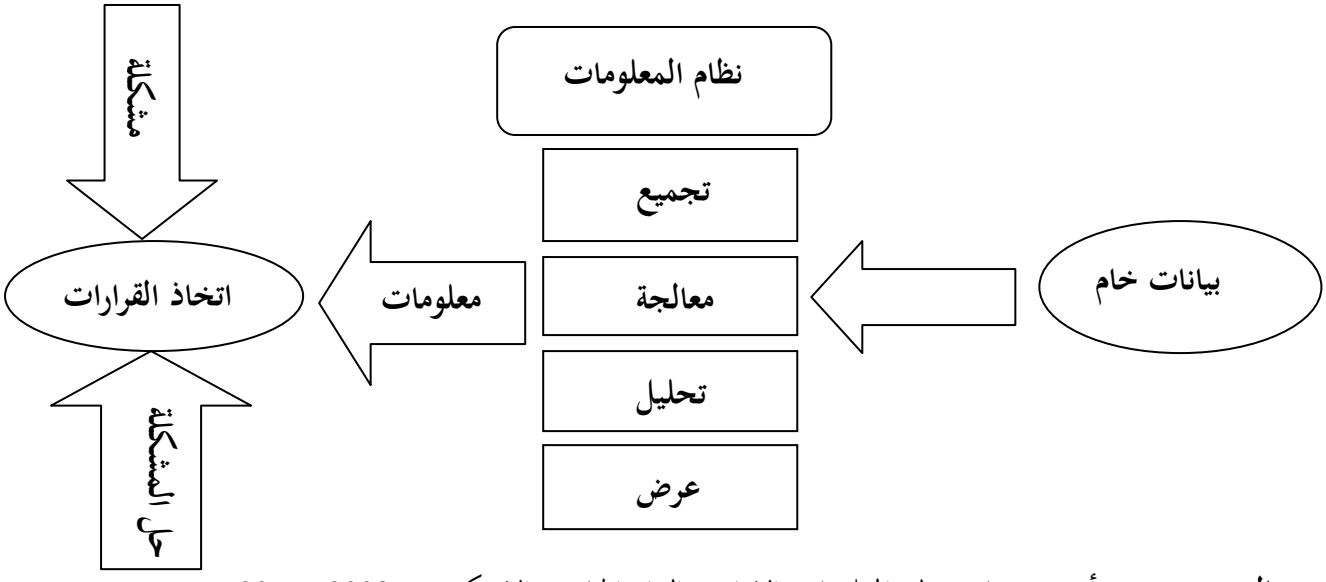

المصدر: محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية ،الدار الجامعية الإسكندرية، **2008**، ص**20** .

[1] محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الإسكندرية،2008، ص20 .

يتم معالجة المعلومات الخام و تجميعها و تحليلها و عرضها بطرق ملائمة للحصول على معلومات يمكن . استخدامها من طرف متخذي القرارات لحل المشكلات التي يواجهونها، يمكن البيانات أن تكون معلومات إذا ما كانت تخدم متخذ القرارات في شكلها الأولي، لكن في نفس الوقت قد تكون غير نافعة للمستخدمين الآخرين على شكلها الحالي، لذا يجب معالجتها من خلال عدة مراحل لتصبح معلومات يمكن بناء قرارات عن طريقها.

المطلب الثاني : ماهية المعلومات.

1 –تعريف المعلومات:

من بين التعاريف التي أسندت إلى المعلومات نجد:

"هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة و المرتبطة بموضوع معين و التي تشكل الحقائق و المفاهيم و الآراء والاستنتاجات التي تشكل خبرة و معرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ،و نحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب و التصنيف و التحليل و التنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين [1] ".

و عرفت المعلومات أيضا على أنها:" صورة الأهداف و النتائج حيث تمثيلها و تأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها، فالمعلومات تقلل من عدم التأكد و ليس لها قيمة إلا إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات و الأعمال [2] ".

و قد حاول الباحث برامان(**Bramans.S. 1989**) تعريف المعلومة حيث اقترح أربعة تعاريف رئيسية و هي كالتالي[3] :

–المعلومة كمورد : هذه هي الفكرة الكلاسيكية عن المعلومات، يعتبر المنشؤون و المعالجون للمعلومات و المستفيدين منها كبيانات معزولة عن بعضها البعض.

–المعلومة كسلعة : مع ما يصعب ذلك من تطبيق المفاهيم المتصلة بالبيع و الشراء و المتصلة بسلسلة

---

[1] إيمان صابر السموائي، هيثم محمد الزعبي، مرجع ذكر سابقا، ص24 .

[2] Catherine Leanad et Sylvie verbruggle, organisation et gestion de L'entreprise, 2eme edition, edition dunod, paris, 1995, p07.

[3] أحمد بدر، جلال الغندور، نارمان إسماعيل المتولي،السياسات المعلوماتية و إستراتيجية التنمية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،2001، ص 13.

الإنتاج .

–المعلومة كإدراك حسي : و يضيف العالم برمان أن المعلومات عند هذا المستوى تعالج كتقليل للشك، كما انها تختلف من شخص لآخر أي انها نسبية الإستفادة منها.

–المعلومات كقوة تشكل المجتمع : و هنا يرى الباحث أن المعلومات كقوة في حد ذاتها و يعتقد أن فكرة المعلومات هذه يجب أن تكون نقطة الإنطلاق لجميع القائمين بوضع السياسات.

كما عرفت المعلومات تعريفا رياضيا على أنها ": بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكل معين أو الإجابة عن سؤال معين [1] " .

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المعلومات عبارة عن بيانات معالجة بإستعمال الطرق الرياضية و الإحصائية و تجهيزها لتصبح وسيلة متاحة لمتخذي القرارات للإعتماد عليها في إصدار قراراتهم.

2–خصائص المعلومات:

ترتبط المعلومات بالخيارات المتاحة أمام صانع القرار لحل مشكلة، و ترتبط معظم القرارات بالمستقبل، لذلك فإن المعلومات المستعملة في اتخاذ القرارات تأخذ شكل التوقعات التي يمكن أن ترتقي إلى مستوى الحقائق المؤكدة و لكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة لا بد أن تتصف بمجموعة خصائص يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1.2–الدقة : تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه و تتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة المشكلة، و عدم الدقة هي المشكلة التي تعاني منها المعلومات في معظم الدول النامية مما يجعل تحويلها إلى معلومات من أجل اتخاذ القرارات على ضوء معطياتها أمر محفوف بقدر كبير من المجازفة [2].

2.2–الملائمة : و هي أن تكون المعلومات مناسبة لحجم وطبيعة الاستخدام بدون زيادة أو نقصان أو الخروج عن الموضوع بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله.

---

[1] Lellem Lakhder, Management et système d'information, séminaire ISGP, Alger, juin,2002, p04.

[2] نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2005 ، ص 42 .

3.2–عمر المعلومة : أي تقديم المعلومة في الوقت المناسب، و بالتالي تصل المعلومات إلى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرار المتخذ .

إذا المعلومات يجب أن تتصف بالموتوقية و بالتالي انعدام موتوقية المعلومات تفقدها دورها في اتخاذ القرار بعد أن يكون القرار قد أتخذ.

4.2–الشمول : بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب الموضوع و اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد إتخاذ القرار بشأنها ، أي أن تكون المعلومات التي جمعت من أجل اتخاذ قرار في موضوع معين شاملة لكل جوانبه دون أي نقص للوصول الى قرارات سليمة [1] .

5.2–الوضوح : و هي أن تكون المعلومات بسيطة و مفهومة و غير معقدة، و سهلة التطبيق، و وضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب.

بمعنى أن تكون المعلومات واضحة و مفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية غير معروفة و لا يستطيع المستخدم فهمها [2] .

6.2–المرونة : وهي إمكانية المعلومات و قدرتها على تلبية إحتياجات المستخدم و أن يستفيد منها في أكثر من غرض في نفس الوقت.

7.2–التكلفة : و هي أن لا تزيد تكلفة الحصول على المعلومات على العائد المتوقع لإستخدامها.

8.2–إمكانية المقارنة : يقصد بإمكانية المقارنة القابلية لتحديد خصائص معينة نتيجة مقابلة جزئين من المعلومات مثل العناصر المشتركة و الاختلافات [3] .

9.2–الجودة : و يمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين أحدهما الموضوعية و الثاني تجنب الأخطاء والتزوير و يقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات و طرق عرضها، و يرجع التحيز إلى عدة أسباب و نذكر منها المصلحة الشخصية لمعالج البيانات و حالته النفسية، و درجة تفاؤله و تشاؤمه ... الخ .

---

[1] محمد الفيومي، أحمد حسن علي حسن، تصميم و تشغيل نظم المعلومات مع التطبيق باستخدام قواعد البيانات، توزيع دار المعارف، مصر، ص 16.

[2] سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات،الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، 2008، ص 33 .

[3] صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر،مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطباعة و النشرو التوزيع، مصر،1993، ص41 .

10.2–القابلية للقياس : يعني إمكانية تسجيل المعلومات و فحصها من خلال تدوينها و تحليلها و تبويبها و تصنيفها بشكل يمكن استرجاعها في أي وقت.

3–أنواع المعلومات:

تتنوع المعلومات بتنوع محتواها و هدفها و حجمها و تختلف حسب إرتباطها بالموضوع المتعلقة به و يمكن تصنيف المعلومات حسب المعايير التالية:

1.3–الإطار الزمني للمعلومة:

و يمكن التمييز في هذا المعيار بين نوعين من المعلومات : معلومات تاريخية و أخرى تنبؤية، فالأولى نعني بها المعلومات التي يتم تجميعها عبر الزمن و تتعلق بفترات زمنية سابقة، أما المعلومات التنبؤية هي المعلومات التي تتنبأ بها المؤسسة لفترات زمنية قادمة .

2.3–مصدر المعلومة:

نميز هنا بين نوعين من المعلومات المعلومات الداخلية و الخارجية فالمعلومات الداخلية هي تلك المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة من مختلف أقسامها و المتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها، أما المعلومات الخارجية فهي كل المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من بيئتها الخارجية كأسعار الفائدة .

3.3–إمكانية القياس:

نميز بين المعلومات الكمية و التي يمكن التعبير عنها بلغة الأرقام، السلاسل الحرفية أو الجمع بينهما، يتميز هذا النوع من المعلومات كونها سهلة الترميز.

4.3–المستوى الهرمي للمعلومة:

استنادا إلى هذا المعيار يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أنواع و هي:

1.4.3–المعلومات التشغيلية : و تشمل كل المعلومات المرتبطة بالوظائف الاعتيادية للمؤسسة، فبدونها لا يمكن لهذه الوظائف أن تنجز أو تراقب و مثال على ذلك المعلومات المحاسبية و تمثل الجزء الأكبر داخل المؤسسة ، تتميز هذه المعلومات أنها معلومات رسمية ناتجة عن نظم المعلومات الداخلية بالدرجة الأولى كونها متعلقة بعمليات المؤسسة .

2.4.3–معلومات التسيير(المعلومات التكتيكية): و هي كل المعلومات التي تؤثر على سلوك الأفراد لجعله تتوافق و أهدافها بشكل يضمن الاتصال و التنسيق بين مختلف أقسامها، فمثلا المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي، المعلومات المتعلقة بالسياسة التسويقية و هذه المعلومات قد تكون رسمية أو غير رسمية .

3.4.3–المعلومات الإستراتيجية : تلعب دورا هاما في تكييف المؤسسة مع محيطها، نظرا للارتباط الكلي بمستقبل المؤسسة و الفرص التي تتيح لها البقاء و النمو، و مثال هذه المعلومات آراء الزبائن و رغباتهم و وضعية المنافسين.

4–مصادر الحصول على المعلومات:

و يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى المصادر الداخلية، و هي المعلومات الموجودة و المتوفرة داخل المؤسسة، و المصادر الخارجية هي المعلومات التي يتم الحصول عليها من البيئة الخارجية للمؤسسة، و بشكل عام تقسم مصادر المعلومات إلى المصادر التالية [1] .

1.4–المصادر الثانوية:

و هي المعلومات التي تم تجميعها و تجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى و تم تعميمها لتكون جاهزة الاستخدام للمؤسسات و الأفراد في أي وقت، و من هذه المصادر المعلومات الموجودة في المراجع و الكتب والدوريات و النشرات و المجلات و مراكز البحث.

2.4–المصادر الأولية:

وهي البيانات التي يتم تجهيزها و تجميعها عند الطلب و إختبارها و تعميمها من قبل الجهة التي تحتاج إلى هذه المعلومات أو المكلفة بإعدادها، و تكون هذه المعلومات حول موضوع تخص الجهة الطالبة و يمكن أن تستفيد جهات أخرى من هذه المعلومات بعد تجهيزها، ومن هذه المصادر الملاحظة الشخصية و الاستقصاء و التجربة و الإختبار.

3.4–بنوك المعلومات:

و هذا النوع ظهر حديثا و حيث يتم من خلاله تجميع أكبر قدر من المعلومات المرتبطة مع بعضها البعض وتخزينها بحيث يمكن إسترجاعها بسرعة حتى يمكن الاستفادة منها .

---

[1] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، مرجع ذكر سابقا، ص 26 .

4.4-الإنترنيت:

و هي شبكة ضخمة من شبكات الحاسوب الممتدة عبر العالم بكافة دولها و هي إتفاقية عملاقة بين ملايين الحواسيب للارتباط مع بعضها البعض ، و لهذا يطلق عليها (الشبكات)و هي شبكة عالمية مفتوحة تجعل المشترك قادر على الوصول إلى آلاف المصادر و الخدمات المختلفة في مجال المعلومات أما المعلومات التي تهم المؤسسة و التي يتسنى لها الحصول عليها من هذه الشبكة عبارة عن البيانات و المعلومات التي تجمعها و تنظمها و تجهزها المؤسسات من كافة أنحاء العالم و تعرضها على مواقعها من خلال شبكة الإنترنيت الدولية ليتسنى للجميع تداولها و الإستفادة منها.

و الجدير بالذكر أن شبكة الإنترنيت كانت في بداية عهدها حكرا على المؤسسات الكبرى فقط، إلا أن هذا الوضع قد تغير في الوقت الحاضر، و أصبحت المؤسسات بمختلف أحجامها و المصالح التجارية و الأفراد مرتبطين بها.

و في الأخير يمكن القول أن الإنترنيت هي وسيلة تربط بين المؤسسات والأفراد المتواجدين في أماكن مختلفة عبر العالم بطريقة لا تسمح بها أي شبكة أو تكنولوجيا أخرى .

5-العوامل المؤثرة على تفسير المعلومات و إستخدامها:

أوضحت بعض الدراسات أن النمط الذهني للفرد متخذ القرار تؤثر على عملية تفسير و إستخدام المعلومات في إتخاذ القرارات، ونقصد بالنمط الذهني تفكير و أفكار الفرد، كما أن للعوامل الشخصية أهمية كبيرة و الشكل أدناه يوضح العوامل التي تؤثر في تفسير و إستخدام المعلومات [1].

[1] كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية: مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، جامعة المالك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997، ص32 .

و سنقوم بتلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم : **2.1** العوامل المؤثرة على استخدام المعلومات و تفسيرها.

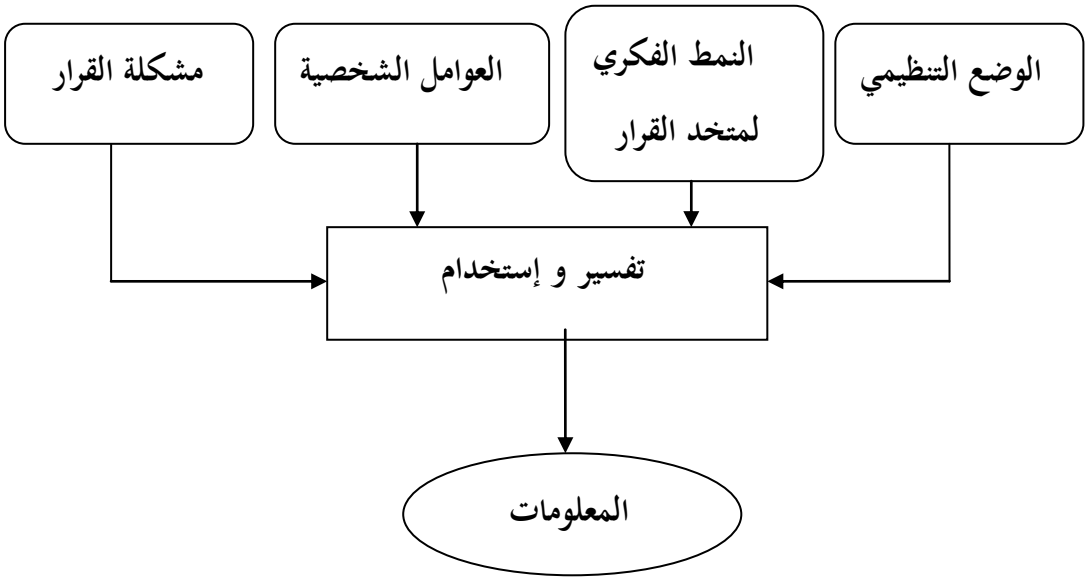

المصدر : كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية: مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، جامعة المالك سعود، المملكة العربية السعودية، **1997**، ص**33** .

كما يوضح الشكل أعلاه فإن هناك أربعة عوامل تؤثر بشكل مباشر على تفسير المعلومات و إستخدامها و هي كالآتي:

1.5-الوضع التنظيمي:

يقصد به مكانة و موقع متخذ القرار في المؤسسة، فالطريقة التي يعالج بها المستخدم في المؤسسة المشكلات المتعلقة بعمله تختلف عن الطريقة التي يستخدمها المسؤولون في هذه المؤسسة في تفسير و مواجهة المشاكل التي تواجه الإدارة في هذه المؤسسة.

2.5-النمط الفكري لمتخذ القرار:

إن إختلاف أفكار و طريقة تفكير الأفراد تؤثر على تفسير المعلومات التي يتلقونها كل منهم يقوم بتفسير

المعلومات المتاحة لديه بطريقة تختلف عن الآخر.

3.5-العوامل الشخصية:

تؤثر العوامل الشخصية في تفسير الأفراد للمعلومات بشكل كبير، حيث تبين بعض الدراسات أن متخذي القرارات يفسرون المشكلات التي يتعرضون إليها بطرق مختلفة حتى ولو كانت المعلومات المطلوب تفسيرها نفسها من طرف عدة أفراد فيمكن من خلال نفس المعلومات إكتشاف مشكلات في التمويل في الوقت نفسه الذي يتم اكتشاف مشكلات في التسويق.

4.5-مشكلة القرار:

تؤثر المشكلة المطروحة أمام متخذ القرار في تفسير المعلومات المتاحة لديه، فإذا كانت المشكلة المطروحة تؤثر بشكل مباشر على إستمرار المؤسسة و بقائها، فيكون هنا متخذ القرار في موقع حرج لأن القرار يؤثر على مسار حياة المؤسسة كلها.

6-دور المعلومات في المؤسسة:

قيمة المعلومات تتجلى أساسا في إعتبارها المادة الأولية أو الخام لاتخاذ القرارات كما أنها تساعد في تحفيز العاملين و التنسيق بينهم، و عموما تتجلى أهمية المعلومات في المؤسسة فيما يلي:

1.6-المعلومات أساس إتخاذ القرارات:

اتخاذ القرارات داخل المؤسسة من أهم الوظائف التي يقوم بها المدير و الهيئة المسيرة، و هذا ما يستوجب توفر معلومات ذات جودة، إذ تعتبر أساس اتخاذ القرار، فهي تساهم في التخفيض من درجة عدم التأكد التي تواجه متخذ القرار.

2.6-المعلومات عنصر إتصال:

أي وظيفة داخل المؤسسة (تموين،إنتاج) يجب أن تزود بالمعلومات حتى يمكن تنفيذها، و لا يكفي وجود المعلومة و لكن يجب أن تستخدم للربط بين مختلف أفراد و هياكل المؤسسة، أي أن المعلومات تصبح أداة اتصال داخلية و تسمح أيضا للموسسة بأن تبقى على إتصال دائم بمحيطها .

3.6-المعلومة وسيلة تنسيق و فعالية:

تبادل المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية أو في نفس المستوى هذا يسمح بالتنسيق بين مختلف النشاطات، فالمعلومة بهذا الشكل تربط مختلف الوظائف فيما بينها و السير الحسن لتدفق المعلومات يكسب

المؤسسة فعالية و قدرة على المنافسة.

4.6-المعلومات كعامل تحفيز:

المناخ الاجتماعي الجيد داخل المؤسسة يكون في الغالب مرتبط بوجود نظام إتصال فعال، و حتى يتسنى للفرد أن يدمج في المؤسسة يجب أن يكون على علم بقرارات و خيارات الإدارة و أهدافها المرجوة، و بعض المعلومات تعد مصدرا لتحفيز الأفراد فهي فهي تزودهم بتقرير عن درجة كفائتهم في أداء العمل، و هي أيضا تساعدهم في التعرف على نتائج قراراته مما يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد .

7-الفرق بين البيانات و المعلومات:

من خلال التعاريف السابقة الذكر حول البيانات و المعلومات يتبين أن هناك فروق بينهما، حيث يتم تجميع البيانات و معالجتها من خلال سلسلة من المراحل للحصول في الأخير على معلومات تصبح نافعة و ذات معنى و دلالة يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات و من أهم الفروق الموجودة بين المعلومات و البيانات نجد:

-تمثل البيانات أرقام و أعداد غير مفسرة(مبهمة) على عكس المعلومات التي تمثل أرقاما و أعداد مفسرة و واضحة .

-تمثل البيانات مدخلات النظام أما مخرجاته فتسمى معلومات .

-البيانات تعتبر أرقام مبهمة لا يمكن اتخاذ القرارات بناءا عليها و المعلومات يمكن استخدامها مباشرة في اتخاذ القرارات .

-البيانات أرقام غير تامة المعالجة أما المعلومات فهي أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام.

المطلب الثالث : ماهية المعلومات المالية.

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة و الوسيلة المستخدمة لترتيب و توصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة.

غالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي، و هنا تبرز أهمية وجود تعليمات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة [1].

لهذا تولي المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد و عرض هذه التقارير و المتمثلة أساسا في: [2]

-الميزانية .

-جدول حسابات النتائج .

-الجداول الملحقة.

إن التقارير المالية هي مجموعة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف منها، يقوم هذا المفهوم على الأساس القاضي بأن كل الأطراف الداخلية و الخارجية عن المؤسسة ذات الإهتمامات بنشاطاتها التجارية و الآفاق المستقبلية لها يجب أن تجد حاجاتها من المعلومات متضمنة في التقارير المالية، و يشترط في هذه التقارير المالية توفر الخصائص التالية:

-أن تكون التقارير المالية ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها و دراستها للخروج بإستنتاجات واقعية ، و كل وضع غير ذلك سيؤدي إلى نتائج مضللة .

-أن تكون التقارير المالية سهلة الفهم و الإستعمال.

-يشترط في التقارير المالية الدقة في المعلومات، فالتنبؤ بالمستقبل يتوقف إلى حد كبير على درجة الدقة التي تتصف بها التقارير المالية .

-التوقيت المناسب لأن أي تأخر لجعل التقارير المالية في متناول مستخدميها ينقص من قيمتها .

إن الهدف الرئيسي للتقارير المالية هي توفير المعلومات اللازمة لتغطية إحتياجات كل الأطراف المستخدمة لها،

---

[1] http/ :Fr.wikipedia.org/wik/information, le 17/02/2012, à 21 :00 h.

[2] paul amadieu, veronique bessière, analyse de l'information financière:Diagnostic, èvaluation, prevision et risques, edition Economica, 2007, p10.

هذه المعلومات قد تكون تقديرات مالية و اقتصادية متعلقة بالمؤسسة، و كفاءة التشغيل لديها، أي أنها تقدم ترجمة مالية للعمليات التي تتعلق بالموارد المتوفرة و الإستخدامات.

و فيما يلي عرض مختصر للقوائم المالية:

1-الميزانية العامة:

هي عبارة عن جدول مكون من قسمين قسم لعناصر الأصول و آخر لعناصر الخصوم، فهي بمثابة صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما ، فعند بدء المؤسسة لنشاطها(بداية الدورة)تسمى الميزانية الإفتتاحية و هي توضح عناصر الأصول و الخصوم في مرحلتها الإبتدائية، و عند نهاية الدورة تسمى بالميزانية الختامية.

2-قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) :

تعتبر قائمة الدخل كتقرير لقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و ذلك من خلال مقارنة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تلك الإيرادات، و تسمى أيضا بجدول حسابات النتائج، فالنتيجة هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للمؤسسة، و النتيجة عن ذلك تعبر عن الربح أو الخسارة لهذه الفترة.

3-الجداول الملحقة:

هي عبارة عن قوائم تحتوي على الشروحات اللازمة من أجل فهم أفضل لمستندات و وثائق التحليل الأخرى أو تقدم بصفة أخرى المعلومات التي تحتويها تلك الأخيرة.

و يمكن تلخيص أهم القوائم الملحقة بالقوائم المالية فيما يلي [1] :

1.3-جدول حسابات النتائج:

يحتوي على كل المعلومات الموجودة في جدول حسابات النتائج المذكور سابقا، إلا أن هذا الملحق يعرض بعض التفاصيل خاصة فيمل يخص التنازلات بين الفروع .

2.3-جدول حركة الذمة المالية المدينة:

يظهر هذا الجدول تفصيل عن حركة حسابات الأصول بين مدين و دائن من رصيد أول المدة إلى رصيد آخر المدة.

---

(1) Alain David,l'information comtable outil de communication, L'èdition d'organisation, paris, 1987, p129.

3.3-جدول حركة الذمة المالية الدائنة:

يظهر هذا الجدول تفصيل لحسابات الخصوم من أول المدة إلى آخرها .

4.3-جدول الإستثمارات:

و يحتوي على الحسابات الرئيسية للإستثمارات و المبالغ الإجمالية بالتفصيل.

5.3-جدول الإهتلاكات:

يحتوي هذا الجدول على الحسابات الثانوية للاهتلاكات بالتفصيل خلال الدورة .

6.3 -جدول الذمم: يضم هذا الجدول جميع حسابات الحقوق التي إكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقاتها التجارية و المالية بالغير .

7.3-جدول الأموال المملوكة:

يحتوي هذا الجدول على حسابات الأموال الخاصة بالتفصيل .

8.3-جدول الدائنين:

يوضح كل الديون التي على المؤسسة بالتفصيل.

9.3-جدول المخزونات:

و يحتوي هذا الجدول على تفصيل لحركة المخزون في المؤسسة من رصيد أول المدة وصولا في نهايتها إلى رصيد آخر المدة.

10.3-جدول التنازلات عن الإستثمارات:

إن لهذا الجدول أهمية كبيرة لأنه يقدم معلومات تفصيلية عن كافة الإستثمارات التي تم بيعها أو التنازل عنها .

المبحث الثالث : مفهوم جودة المعلومات المالية.

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المالية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا ومالا يعتبر غير ذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات ا لم الية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسات ويجب أن يوجه المسيرون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الأول : تعريف و قياس جودة المعلومات المالية.

1-تعريف جودة المعلومات المالية:

هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية[1] . ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية و المالية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة.

2 -قياس جودة المعلومات المالية:

إن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي :

1.2-المنفعة:

هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- **منفعة شكلية** :تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة باتنة، 2009/2008، ص 72.

–منفعة زمنية :الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.

-**منفعة مكانية** :سهولة الحصول عليها.

–منفعة التقييم(تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

2.2–الدقة:

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

3.2–التنبؤ:

كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

4.2–الفعالية:

هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

5.2–الكفاءة:

هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج ، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من وراءها.

المطلب الثاني : أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المالية.

إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المالية يؤثر بالإيجاب على جودتها ،و هذه الأبعاد و هي [1] :

التحديد : أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.

السرعة : إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة .

شمولية المعلومة : يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.

الملائمة : ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.

التوافق في التصوير أو التمثيل : يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.

التأكد : يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة

[1] مرجع ذكر سابقا، ص 71.

المطلب الثالث :المحددات الأساسية لجودة المعلومة المالية و أهم العوامل المؤثرة فيها.

حسب الدراسة التي أجرتها **LASCF** (*)، هناك قيدين أساسيين لتحديد محتوى المعلومات المالية وهي :

*الأهمية النسبية.

*التكلفة.

***الأهمية النسبية:**

تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار، حيث أن المعلومة المهمة نسبيا هي التي تؤدي نسيانها أو إهمالها إلى تحريف القرار والعكس، و من خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس إن اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية [1] :

-البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.

-حدود التجميع أو التفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.

-البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية.

-الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.

-العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعنية ، والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى.

-الخطة والتوقعات الملائمة للإدارة.

إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين أوجبت أن يكون:

-عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصا للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك

(*) international accounting standards commutée foundation.

(*)لجنة أسس المعايير الدولية المحاسبية.

[1] نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد ، المؤتمر العلمي الدولي حول":الإصلاح المحاسبي في الجزائر "، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي)،يومي 29و 30 نوفمبر 2011 .

القوائم.

-عدم عرض بيانات غزيرة تكون مظللة وكذا عند عرض بيانات ملخصة.

-عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة.

***تكلفة المعلومة:**

يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة و العرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة و التكلفة تظهر إشكالية ارتفاع التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومات، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من اجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

هناك قيود أخرى وهي:

العرف الصناعي:

إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف بها إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون المؤسسة تسعى إلى أن تكون متميزة في الإفصاح في قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

التحفظ:

إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيطة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسباب تعدد طرق القياس كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المالية المنشورة.

تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:

من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها أي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومات المالية .

خلاصة الفصل الأول:

يختلف مفهوم المعلومات عن البيانات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما فتمثل البيانات أرقاما أو كلمات أو أسماء أو رموز يمكن تخزينها بأي أسلوب، أما المعلومات فهي البيانات المفيدة في اتخاذ القرارات سواء تمت معالجتها من قبل أو لا.

نظم المعلومات هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها في شكل نظام لتقوم بتحويل مدخلات هذا النظام من بيانات خام إلى معلومات يمكن الإستفادة منها.

تعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة.

تعتبر الجودة في المعلومات المالية من أهم الخصائص التي يطلبها المسيرون من أجل إغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدراتها وكذلك من أجل إعطاء قرارات لا تتعارض و أهداف المؤسسة.

الفصل الثاني

تمهيد:

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة و الوسيلة المستخدمة لترتيب و توصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة و المتمثلة أساسا في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)و الميزانية العامة و بعض الجداول الملحقة، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة .

و سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية .
- استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- دور جودة المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات.

المبحث الأول : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية فلها دور كبير في إدارة و تسيير المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المتاحة بمختلف أنواعها، و من جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المالية للجهات المهتمة بالوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول : الميزانية العامة، شكلها و تصنيف حساباتها.

1-تعريف الميزانية:

حيث عرفت على أنها ": صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، وهي كشف إجمالي لأصول وخصوم المؤسسة عند تاريخ أو فترة زمنية معينة (إفتتاحية أو ختامية) و تقدم في شكل جدولين منفصلين يقدمان على شكل قائمة يخصص أحدهما للإستخدامات التي تسمى الاصول و يخصص الأخر للموارد التي تسمى الخصوم [1] .

و قد نص المعيار الدولي رقم 01 على المعلومات التي يجب أن تعرض في الميزانية العامة و كحد أدنى ما يلي:

التثبيتات المعنوية، التثبيثات العينية، التثبيثات المالية، المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ، حسابات الغير، رؤوس الأموال الخاصة و الحسابات المالية.

2 -شكل الميزانية [2] :

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإنه تم فصل:

-الأصول إلى:

أصول غير جارية:هي الاصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة أي التي تتحول إلى نقود في مدة تفوق السنة كالتثبيثات و الحقوق التي ستحصل في مدة تفوق السنة.

أصول جارية :هي الأصول التي لها صفة الديمومة بسبب وجهتها أو طبيعتها أي تتحول خلال الدورة إلى سيولة مثل البضاعة التي ستباع خلال الدورة و الحقوق التي ستحصل خلال **12** شهرا.

-الخصوم إلى:

رؤوس الأموال الخاصة: هي الفائدة الباقية بعد حسم الخصوم الخارجية من مجموع الأصول و هي تمثل الأموال

---

[1] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية : مشاكل الاعتراف و القياس و الإفصاح، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، لبنان، 2007، ص317 .

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع ذكر سابقا، ص125 .

التي تعود لأصحاب المؤسسة و المساهمين فيها.

خصوم غير جارية: هي الإلتزامات التي لا يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية أي الديون الخارجية طويلة الأجل .

خصوم جارية:هي التي يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية.

3 –تصنيف حسابات الميزانية:

تتمثل في الاصناف 1، 2، 3، 4، 5 التي تظهر في الأصول و الخصوم حسب الطبيعة العادية لأرصدتها.

أ–حسابات الأصول :هي الحسابات التي تمثل العناصر المراقبة من طرف المؤسسة و الناتجة عن أحداث سابقة يرتقب منها جني منافع اقتصادية في المستقبل و هي ذات طبيعة مدينة.

–تقديم حسابات الأصول:

الصنف2:حسابات التثبيثات .

هي العناصر التي تستعملها المؤسسة أثناء نشاطها بشكل مستمر و دائم لمدة أكثر من سنة و تتمثل في :

التثبيثات المعنوية: هي أصول غير نقدية وليس لها وجود مادي وتستعمل من طرف المؤسسة في إطار نشاطها العادي .

التثبيثات العينية: عبارة عن أصول ملموسة موجهة للإستعمال سواء من أجل الإنتاج، تقديم سلع أو خدمات و التأجير للغير أو الإستعمال لأغراض إدارية و تكون مدة الإستعمال لأكثر من سنة مالية واحدة.

التثبيثات المالية: هي تلك القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع و إنما لإستعمالها بصفة دائمة تشمل ديون مستحقة على المؤسسة التي سدادها من أجل يفوق السنة كما تشمل على السندات و القيم المماثلة التي يحتفظ بها لمدة تزيد عن سنة.

الصنف3: المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ.

هي الأصول التي تشتريها المؤسسة من أجل إعادة بيعها أو التي هي قيد الإنتاج أو التي في شكل مواد أولية و لوازم من المقرر استهلاكها في عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

الصنف4: حسابات الغير(ذات الطبيعة المدينة) .

هي الحسابات التي تسجل فيها الحقوق إتجاه المدينين التي تنشأ عن عمليات الإستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير وحسابات الغير التي تظهر في الاصول تكون أرصدتها مدينة .

الصنف 5:الحسابات المالية.

هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك و المؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات مدينة و الحسابات المالية التي تظهر في الاصول تكون أرصدتها مدينة.

ب–حسابات الخصوم:هي إلتزامات حالية على المؤسسة ناتجة عن أحداث إقتصادية ماضية، و يتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد من المؤسسة متمثلة في شكل منافع اقتصادية و هي ذات طبيعة دائنة.

–تقديم حسابات الخصوم :

الصنف 1:حسابات رؤوس الأموال.

يشمل هذا الصنف على الحسابات التي تمثل موارد تمويل المؤسسة الداخلية منها و الخارجية طويلة المدى (أكثر من سنة).

الصنف 4 : حسابات الغير (ذات الطبيعة الدائنة).

هي الحسابات التي تسجل فيها الديون التي ألزمت بها المؤسسة و التي تنشأ عن عمليات الإستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير و حسابات الغير التي تظهر في الخصوم تكون أرصدتها دائنة.

الصنف 5 : الحسابات المالية (ذات الطبيعة الدائنة) .

هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك و المؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات دائنة و الحسابات المالية التي تظهر في الخصوم تكون أرصدتها دائنة

المطلب الثاني : تعريف جدول حسابات النتائج و مبادئه.

1 –تعريف جدول حسابات النتائج:

تعرف قائمة الدخل على أنها "تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و ذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات ، كما يطلق على هذه القائمة بقائمة الدخل."

و من أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نجد[1] :

–مبدأ الحيطة و الحذر : إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة .

–مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات : إذ يتم مقابلة تكاليف الدورة بإيراداتها و هذا ما يجب أن تضمنه قائمة

[1] محمد هيثم الزعبي، الإدارة و التحليل المالي لغرض الإستثمار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 55 .

الدخل.

-مبدأ الإستحقاق : إذ يكون على أساس القيد هو إستحقاق النفقة أو الإيراد.

و تهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في إستغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدهم على التنبؤ بالكمية و الوقت و عموما تساعد قائمة الدخل مستعملي القوائم المالية بالإطلاع على:

-الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية و مقارنتها بالإيرادات خلال الفترة السابقة.

-المصروفات و مقدار زيادتها مقارنة بالفترات السابقة .

-الربح و مقارنته بالفترات السابقة.

2 -شكل جدول حسابات النتائج [1]:

هناك شكلان شائعان لإعداد جدول حسابات النتائج و هما:

-قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة.

-قائمة الدخل ذات الخطوات المتعددة.

1.2-جدول حسابات النتائج ذات الخطوة الواحدة:

تعد قائمة الدخل وفقا لهذه الطريقة عن طريق طرح إجمالي المصاريف مرة واحدة من إجمالي الإيرادات لتحصل على صافي الربح و يمتاز هذا النوع من الأشكال بالسهولة و البساطة في العرض، و يوضح الشكل التالي طريقة إعداد جدول حسابات النتائج وفقا للخطوة الواحدة:

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006، ص57 .

الجدول رقم1.2 : جدول حسابات النتائج ذو الخطوة الواحدة.

قائمة الدخل لسنة 12/31/....		
الإيرادات		
صافي المبيعات	xxx	
إيرادات التوزيعات	xxx	
إيرادات الإيجار	xxx	
إجمالي الإيرادات		Xxx
المصروفات		
تكلفة المبيعات	xxx	
مصروفات البيع	xxx	
مصاريف إدارية	xxx	
ضرائب على الأرباح	xxx	
إجمالي المصاريف		Xxx
صافي الدخل		Xxx
ربحية السهم		Xxx

المصدر: مرجع ذكر سابقا، **2006**، ص **769** .

2.2–جدول حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة :

الجدول السابق لا يعطي معلومات بشكل كافي لذلك وجدت قائمة بخطوات متعددة تتيح لنا معرفة معلومات عن نقاط الضعف و القوة للمؤسسة من خلال خطواتها المتعددة حيث يتم قياس الدخل على مراحل كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 2.2 : جدول حسابات النتائج ذو الخطوات المتعددة.

قائمة الدخل لسنة 12/31/....		
المبيعات		Xxx
تكلفة البضاعة	xxx	
إجمالي الربح		Xxx
المصاريف التشغيلية		
عمولات	xxx	
إشهار و إعلان	xxx	
مصاريف النقل	xxx	
المصاريف الإدارية		
مرتبات	xxx	
مصروفات قانونية	xxx	
مصروفات التأمين	xxx	
مصروفات متنوعة	xxx	
إيرادات أخرى		Xxx
مصاريف أخرى	Xxx	
الضرائب		Xxx
صافي الدخل		Xxx

المصدر : مرجع ذكر سابقا، **2006**، ص **770** .

المبحث الثاني : مفهوم تقييم الأداء المالي.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها إستغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة و متطورة و جيدة، و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج و ما ضيعته من فرص و من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها و خاصة الأداء المالي ، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتحدث عن القواعد الأساسية لتقييم الأداء و المراحل التي يمر بها و أخيرا سنتطرق في المبحث الثالث إلى ماهية تقييم الأداء المالي .

المطلب الأول : ماهية عملية تقييم الأداء.

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة، ذلك أن عملية القياس هي عملية التقييم الجبري للشئ و وضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الطول،...، وبذلك تكون النتيجة صماء و من غير تعليق لا تتضمن معنى للشئ المراد تقييمه ، لكن بعد عملية القياس تأي مرحلة التقييم و هي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

أما الأداء فهو عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، و منه الأداء يعني ": المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها " [1]

إن عملية تقييم الأداء نعني بها إظهار و إستخلاص جوانب قوة الشئ و ضعفه(أي الإيجابيات و السلبيات)، و ذلك بمقارنة بما كانت تهدف إليه المؤسسة مع ما حققته ، فينظر إلى عملية تقييم أداء المؤسسة على أنها:

" معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة و كيفية إستخدام الموارد و حساب التكاليف و آثار ذلك على الوحدة ذاتها"

كما تعرف الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن التدخل بها في طريقة التقييم، و يمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات [2] .

---

[1] عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998، ص03 .

[2] patrik gilbert et geraldine schmiot, evaluation des compétences et situations de gestion, edition economica, france, p 152.

من التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل إنتقادي شامل للخطط والأهداف، وإستخدام الموارد المالية و البشرية و المادية أحسن إستغلال و أعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف و الخطط المرسومة، و تسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة على تحديد الإنحرافات الناشئة ليتمكن المسيرون من إتخاذ قرارات صحيحة و تفادي الإنحرافات في المستقبل.

1-أهمية تقييم الأداء في المؤسسة:

تكمن أهمية تقييم الأداء في المؤسسة فيما يلي:

-تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.

-يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة و تنميتها وكذلك إبراز العناصر غير منتجة التي يتطلب الأمر الإستغناء عنها .

-مساعدة المسؤوليين على إتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس و الحكم .

2-الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء:

عملية تقييم الأداء عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، و يمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط و مراقبتها، و يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء في الوظائف التالية:

-متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة و ذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا و للفترة المحددة إعتمادا على البيانات و الإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة و وضوح.

-الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها و تنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات و أسبابها و العمل على تفاديها في المستقبل و هنا يجب التأكد من أن المؤسسة قد إستخدمت كافة مواردها بأعلى درجة ممكنة.

-تحديد الجهات و المراكز الإدارية المسؤولة عن الإنحرافات التي تحدث .

-البحث عن الحلول و الوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة إختيار البديل الأفضل .

3-أقسام تقييم الأداء:

تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة، فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة و عليه يمكن تحديد أقسام تقييم الأداء التالية [1] :

3-1-تقييم الأداء المخطط : و يتمثل هذا النوع في التحقق من مدى الوصول للأهداف المسطرة و ذلك من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية و هذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، و ربما تكون لفترات زمنية متوسطة المدى من ثلاث الى خمس سنوات و هذا بهدف إظهار الانحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات و المعالجات اللازمة لها .

2.3 -تقييم الأداء الفعلي : و يقصد بها تقييم كافة الموارد المتاحة منها البشرية وهدا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على علة الإختلالات التي تحدث و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، و هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية و دراسة تطوراتها عبر عدة فترات و على ضوء ما تكشفه المعايير و النسب المالية التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج مع السنة المالية المعنية و السنوات السابقة أيضا .

3.3 -تقييم الأداء العام(الشامل) : حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كافة الجوانب في المؤسسة بإستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية في عملية القياس و التقييم، و للتمييز بين أهمية نشاط و آخر و هذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا من أجل الوصول إلى درجة تقييم عام للمؤسسة [2] .

---

[1] مجيد الكرفي، تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان،2007، ص43 .

[2] مرجع ذكر سابقا، ص 44 .

المطلب الثاني : الخطوات الأساسية و المجالات العامة لعملية تقييم الأداء.

1-خطوات عملية تقييم الأداء:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1-رسم سياسة التقييم و إعلانها على كافة الأفراد الذي يتأثرون بها:

يجب أن تبلغ السياسة لجميع من يعنيهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة و الهدف الذي تستخدم من أجله .

2.1-اختيار الطرق التي تتبع في التقييم : يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعدادا لتقرير والأفراد الذين توضع التقرير عن أدائهم.

3.1-تدريب المقومين(*) :حتى يكون هناك نجاح في إعداد التقارير لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير و طريقة إستخدامها و مزاياها و عيوبها.

4.1-تحليل السياسة و النتائج : لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأي مجموعة من الأفراد في ظروف محددة.

2-المجالات العامة لعملية تقييم الأداء:

يمكن التمييز بين ثلاثة مجالات أساسية لعملية تقييم الأداء، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1.2-مراقبة الخطة و متابعة تنفيذها : بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه للأهداف وفقا للمواعيد المحددة، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة، و لابد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي إختلال في الوقت المناسب .

2.2-تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها : و يعني ذلك تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من أن التطورات الإقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها و كذلك إكتشاف نقاط الضعف و معالجتها .

3.2-الرقابة على كافة الأفراد : و يعني ذلك التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها و تنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية، و الرقابة على كافة الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

(*)هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التقييم

المطلب الثالث : ماهية تقييم الأداء المالي .

1- تعريف الأداء المالي [1] .

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم .

و مما سبق فإن الأداء المالي : - أداة تحفيز لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

- أداة لتدارك الثغرات و المشاكل التي قد تظهر .

كما يمكن تعريفه على أنه " تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال إعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، و لكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخد الظرف الإقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح وحسب فإن الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص العناصر التالية :

-العوامل المؤثرة في المردودية المالية .

-أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة .

-مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح .

-مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة .

و منه فإن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة .

الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في إستغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية و معنوية أفضل استغلال و تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

---

[1] محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي:لأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 1431هـ، 2010 م، ص48 .

2-تعريف تقييم الأداء المالي:

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقيم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا [1].

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية بالغة الأهمية و ذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة و ذلك للأسباب التالية:

-تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج ،مما يسمح بالحكم على الفاعلية.

-تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .

حيث أن الفاعلية هي تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بفرض الوصول للأهداف المسطرة.

3-العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل و صعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و تحليلها و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها و هذا ما تهدف إليه عملية التقييم المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل و البحث عن أسبابها و محاولة إقتراح قرارات تصحيحية، و من أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:

1.3-العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة و التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف و من أهم هذه العوامل نجد:

-الرقابة على التكاليف .

-الرقابة على كفاءة إستخدام الموارد المالية المتاحة .

-الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة إتجاه المصروفات خلال الفترات المالية

[1] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38 .

المختلفة و تحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة و محاولة تصحيحها ، و من أهم هذه المؤشرات نجد:

- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة :**

و تحسب كما يلي:

(إجمالي الأصول المنتجة + إجمالي الفوائد) ×100

حيث :

إجمالي الأصول المنتجة =إجمالي القروض+الإستثمارات في الاوراق المالية و السندات الحكومية

و تبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة و قدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

- **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع :**

و تحسب كما يلي [1] :

(إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع العملاء و المستحقات) ×100

حيث توضح هذه النسبة أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء ، المستحقات) و يعبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

2.3–العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، و إنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، و محاولة إعطاء خطط لمواجهتها و التقليل من تأثيراتها و تشمل هذه العوامل :

–التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات .

–القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق .

–السياسات المالية و الإقتصادية للدولة.

[1] مرجع ذكر سابقا، ص42 .

المطلب الرابع : إستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

التحليل بواسطة النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي و لا يمكن إستعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية(المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

يمكن تعريف النسب على أنها " علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي للمؤسسة فيمكن أن تتعلق بصنف من الميزانية أو معطيات أخرى كرأس المال أو القيمة المضافة، و تسمح هذه النسب للمحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة و تحديد صورتها للمتعاملين المهتمين كالمساهمين و البنوك .

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسير مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين و المحللين و من أهم هذه النسب نجد:

-نسب السيولة .

-نسب النشاط .

-نسب التمويل و الإستقلالية المالية .

-نسب المردودية.

1-نسب السيولة:

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية و تستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

و تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل و تقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة تداول عناصره، و الهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها الجارية.

و تتضمن هذه النسبة مجموعة من النسب و هي:

-السيولة العامة .

-السيولة المختصرة .

-السيولة الفورية.

1.1-نسبة السيولة العامة : تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب كما يلي [1] :

(الحقوق +المخزون + النقدية)÷ 100

أو بمعنى آخر:

الأصول المتداولة ÷القروض قصيرة الاجل	≥ 1

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، أي تحقق رأس مال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة و عليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل.

2.1-نسبة السيولة المختصرة : تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، و ذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية، التي تؤثر على المخزونات.

3.1-نسبة السيولة الفورية : تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة و ذلك عن طريق إستعمال مخزون النقدية المتاح، و ذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات و الذمم في المدى القصير أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها و لسداد ديونها و تحسب بالعلاقة التالية [2] :

النقدية ÷القروض قصيرة الأجل

[1] منير صالح هندي، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر .المكتب العربي الحديث،ط2 ، الإسكندرية، 1991 ، ص 46 .

[2] مرجع ذكر سابقا، ص 48 .

4.1–نسبة قابلية السداد : تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الإقتراض و تحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول ÷مجموع الديون

كلما إنخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بحيث تعبر على ديون الغير لدى المؤسسة، و بالتالي خطر أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها و بالتالي فهذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية إلتزاماتها.

2–نسب النشاط:

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات و مستوى الإستثمار في عناصر الموجودات، و نسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له إهتمام بكفاءة الأداء و الربحية للمؤسسة على المدى البعيد.

و يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

1.2–معدل دوران المخزون : تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، و هي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الإستغلال و تحسب كما يلي [1]:

- **في المؤسسات التجارية** :

تكلفة شراء البضاعة / متوسط المخزون

- **في المؤسسات الصناعية:**

تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة إنسياب مخزون المؤسسة.

[1] أحمد عطاالله القطامي، التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1996، ص167 .

2.2–معدل دوران الأصول المتداولة : يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول و استخدامها و تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول و توليد مبيعات منها ، و يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات / الأصول المتداولة

3–نسب التمويل و الإستقلالية المالية:

تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته و مدى إعتمادها عن المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، و من أهم هذه النسب نجد ما يلي:

1.3–نسبة التمويل الدائم : تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	.....=1

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة و هو ما يجعل رأس المال العامل معدوم.

2.3–نسبة التمويل الذاتي : توضح هذه النسبة مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها الخاصة ، و تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الإستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل إستثماراتها.

3.3–نسبة الإستقلالية المالية : تقيس هذه النسبة درجة إستقلالية المؤسسة عن دائنيها، و تحسب بالعلاقة التالية:

الأموال الخاصة / مجموع الديون

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2 ، و اذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة [1].

---

[1] Stephane griffiths, gestion financiere, edetion chihab, alger, 1996, p 373 .

4.3 –نسبة التمويل الخارجي : تعبر هذه النسبة عن مدى إعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، و تحسب بالعلاقة التالية:

مجموع الديون / مجموع الخصوم

عادة ما يفضل الماليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 و إذا كانت كذلك فإن البنوك تتوافق على إقراض المؤسسة [1] .

4–نسب المردودية : تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد، و من أهم هذه النسب ما يلي:

1.4–المردودية المالية : تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، و تحسب بالعلاقة التالية[1] :

النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك .

2.4–المردودية الإقتصادية : تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية[2] :

النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

---

[1] Jean Pierr, Gestion Financière, Paris, 1986, p 181.

[2] إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص167.

3.4 –المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) : تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب

لا يتوقف إستخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

4.4–مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي) : تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة لذلك هي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع، و تحسب بالعلاقة التالية:

الهامش الإجمالي ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

و من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

5.4–نسبة ربحية الإستغلال : تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، و تحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الإستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

6.4–نسبة القيمة المضافة : تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الإعتبار معطيات عوائد الإنتاج و تكاليفه، و تحسب بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة

كما يمكن إضافة النسب التالية:

7.4–نسبة الهامش : و تحسب بالعلاقة التالية:

صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة ÷ صافي المبيعات

8.4–معدل العائد على حق الملكية : تعتبر هذه النسبة أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية كونها تعكس ربحية السهم الواحد و تحسب بالعلاقة التالية :

صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية

9.4–معدل العائد على الإستثمار : و تعتبر من أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقييم الأداء في المؤسسات و التي تهتم الإدارة و الملاك و المستثمرين و تحسب :

صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة ÷ مجموع الإستثمارات

5–القدرة على التمويل الذاتي (CAF) : و هي نسبة توضح مدى إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها، أي إعتمادها على قدراتها الداخلية أو عن طريق اللجوء إلى مصادر خارجية .

و تحسب كما يلي:

النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك

- **مؤشرات التوازن المالي** :

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، و تتمثل أساسا في رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، و الخزينة.

أولا : رأس المال العامل (FR)

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي و يسمى أيضا هامش الأمان، نجد له عدة تعريفات منها:

أنه هامش أمان بالنسبة للمؤسسة.

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول الثابتة[1]، و يمكن حسابه بطريقتين:

من أعلى الميزانية : **رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.....FR ≥ 0**

من أسفل الميزانية : **رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل...FR ≥ 0**

الجدول رقم 3.2 : عوامل تغيير رأس المال العامل في الجدول التالي :

عوامل إنخفاض رأس المال العامل	عوامل إرتفاع رأس المال العامل
-زيادة رأس مال الشركة -تكوين مختلف الإحتياطات -إرتفاع القروض طويلة الأجل -تحقيق أرباح -التناول عن الإستثمارات بالبيع.	-النقص في الأموال الدائمة. -تخفيض رأس المال. -توزيع جزء من الإحتياطات أو نتائج رهن التخصيص. -حصول خسائر. -الزيادة في مستوى المخزون لمواجهة الطلب الزائد

المصدر : من إعداد الطالبة.

هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-رأس المال العامل الخاص (FRc) :

و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

(1) P. Conso, R. Lavaud, Fonds de roulement et politique financière. Dunod, Paris, 1982, P. 08.

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن إستقلالية المؤسسة إتجاه الغير و مدى تمكنها من تمويل إستثماراتها بأموالها الذاتية .

2– رأس المال العامل الإجمالي (FRg) : هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط إستغلال المؤسسة و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل تشمل مجموعة الأصول المتداولة، و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي الصافي (FRNG) = موارد دائمة – إستخدامات مستقرة

أو : **رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة**

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولةو هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة أي في طريق النمو أو التدهور.

3–رأس المال العامل الخارجي : هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية[1] :

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى إلتزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى إرتباط المؤسسة بالغير.

4 –التفسير المالي لرأس المال العامل:

أ /رأس المال العامل الموجب : في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزامات على قصيرة الأجل تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة و هي وضعية مناسبة بالنسبة للمقدرة على السداد لأن المؤسسة يمكن أن تواجه في أي وقت تسديد ديونها، لأنه مؤشر إيجابي يدل على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها قدرة المؤسسة بالأموال الدائمة .

[1] ناصر دادي عدوان، مرجع ذكر سابقا، ص47 .

ب /رأس المال العامل المعدوم : و يستعمل في بعض حالات التسيير المثلى للمؤسسة، و يكون هذا عن طريق ربط الإلتزامات مع الإستحقاقات بصفة دقيقة، و لكن يمكن أن تحدث بعض الإضطرابات في التسيير غير متوقعة، مثلا يرتفع حجم المخزون في المؤسسة في ظروف غير عادية ناتجة عن عدم وجود طلب فعال على المنتجات، حيث يرجع هذا إلى أسباب تتعلق بالمؤسسة و تسييرها، أو لم يكن في الحساب و ينجم عن ذلك عدة مخاطر في الآجل القصيرة، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

ج /رأس المال العامل السالب : في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات و هنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي و خاصة بالنسبة للقدرة على الدفع و الإستدانة.

هذا التحليل خاص بالمؤسسات الإنتاجية، أما المؤسسات التجارية فإذا كان رأس المال العامل موجبا يدل على أن المؤسسة قد جمدت جزء من أموالها، أما إذا كان معدوما فيعبر عن رشادة تسييرها و يعبر عن التحكم في إلتزاماتها مع حركة المقبوضات في المؤسسة .

و عموما يمكن للمؤسسة التجارية أن تعرف وضعية مالية يكون فيها رأس مال العامل سالب، خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة إستحقاقية ديونها القصيرة الأجل .

ثانيا : إحتياج رأس المال العامل (BFR)

ندرس إحتياج رأس المال العامل في الأجل القصير و تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها و تسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الإستغلال فيحاول المسير المالي الإستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الإحتياجات[1]، و تحسب بالعلاقة التالية:

إحتياج رأس المال العامل (BFR) = إحتياجات الدورة – موارد الدورة

أو

إحتياج رأس المال العامل= (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

في إحتياجات الدورة إستثنينا القييم الجاهزة لأنها لم تصبح في حالة سيولة، و في موارد الدورة إستثنينا السلفات المصرفية و كل الديون القصيرة الأجل.

---

[1]A. Burlaud, J.Y. Eglem, P. Mykita, O.P. Cit, P. 138.

تغيرات إحتياجات رأس المال العامل:

1 /إحتياج رأس المال العامل الموجب : هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية إحتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة إحتياجات رأس المال العامل مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

2 /إحتياج رأس المال العامل السالب : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت إحتياجات دورتها و لا تحتاج إلى موارد أخرى و نقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

3 /إحتياج رأس المال العامل المعدوم : عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الإستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا : الخزينة .

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

و يمكن حساب الخزينة بطريقتين [1] :

الخزينة (T) = رأس المال العامل الإجمالي – إحتياج رأس المال العامل الإجمالي.

أو **الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية.**

و يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة:

1 /الخزينة الموجبة : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى إستثمارات.

2 /الخزينة السالبة : نجد أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ الى الإقتراض قصير الأجل هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

[1] ناصر دادي عدوان، مرجع ذكر سابقا، ص53 .

3 /الخزينة الصفرية : إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأمول مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المبحث الرابع : دور المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية.

مما شك فيه أن عملية إتخاذ القرارات تمثل جوهر الإدارة و بمثابة المحرك الأساسي للعملية الإدارية لذلك فإن صانع القرارات لا يمكنه أن يعتمد على التخمين أو العشوائية عند اتخاذه للقرارات، و قد تتصف بعض المواقف بالمخاطرة و عدم التأكد خصوصا في بيئة الأعمال المعاصرة حيث توجد شدة المنافسة و الرغبة في التحسن المستمر، و هذا كله يثير العديد من التساؤلات عن أهمية وقيمة جودة المعلومات في اتخاذ القرارات .

و عليه أن يستند صانع القرارات عن المعلومات و البيانات و التي تتناسب مع كل موقف من القرارات و منها يمكن الإشارة إلى ظهور أساليب لمعالجة هذه المعلومات و البيانات لأجل اتخاذ القرارات السليمة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف عملية إتخاذ القرارات و أهم عناصرها.

1 –تعريف عملية إتخاذ القرارات:

القرار الإداري هو سلوك او تصرف منطقي ذو طابع اقتصادي و يمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم إختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل و حلول ممكنة و متاحة لحل المشكلة و يعد هذا البديل الأكثر كفاءة و فعالية من بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار [1] .

و عرف إتخاذ القرار على أنه " اختيار البديل من البدائل الكثيرة الممكنة من أجل الوصول الى هدف أو حل مشكلة أو انتهاز فرصة.

و يعرف أيضا على أنه " الإختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة و اختيار الحل الأمثل من بينها .

عملية اتخاذ القرار هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر في السوق تخفيض التكاليف، زيادة حجم المبيعات والإنتاج و تعتبر هذه العملية معقدة لأنها ترتبط بالحقائق و المعلومات المتوفرة والنتائج غير متوقعة و كذلك بالجو العام الذي تمت فيه عملية اتخاذ القرار، هذا يعني أن هذه العملية تتمحور حول المفاضلة و الاختيار بين الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من الفعالية و الكفاءة.

---

[1] حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، دار الحام، الأردن، 1998، ص140 .

2 – عناصر عملية إتخاذ القرارات [1] .

1.2–صانع القرار : سواء كان فرض أو جماعة (لجنة)، و تكون السلطة الكاملة بموجب القانون في اتخاذ القرارات وفقا لمركزه أو وضعه ضمن الهرم التنظيمي في أي مستوى إداري في المؤسسة .

2.2–موضوع القرار : تتمثل في المشكلة أو المسألة التي يتم بشأنها اتخاذ القرار لأجل معالجتها و وضع حل مناسب.

3.2–الأهداف و الدوافع : القرار المتخذ هو تصرف أو سلوك ناتج عن دافع معين لإشباع حاجة أي أن كل قرار يتخذ له دافع يشبع حاجة ما و هو مبرر لإتخاذ القرار، و كلما زادت أهمية إشباع الحاجة زادت أهمية القرار المتخذ.

4.2–المعلومات و البيانات: حتى تتم دراسة المشكلة و تحديد أبعادها بشكل واضح لابد من جمع البيانات والمعلومات بخصوصها سواء كانت هذه المعلومات و البيانات تتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل، و هذا يعتمد على طبيعة المشكلة ذاتها أيضا و ذلك للتأكد من عملية تنفد و تحقيق الأهداف المرجوة منه.

5.2–التنبؤ : يعني التنبؤ ما سيكون عليه الحال في المستقبل و خاصة عندما تتعلق المشكلة بأمور مستقبلية يحتاج فيها متخذ القرار إلى معلومات و بيانات محتمل حدوثها في المستقبل.

6.2–البدائل : إن اتخاذ القرار عادة ما يتضمن إختيار واحد من البدائل المتاحة و هو الذي يمثل حلا للمشكلة التي هي محل القرار،فتحديد البدائل يعطي فرصة لاختيار أفضل.

المطلب الثاني : مراحل عملية إتخاذ القرارات و العوامل التي تؤثر عليها.

1 – مراحل عملية إتخاذ القرارات:

إن الهدف من عملية إتخاذ القرارات هو معالجة المشاكل القائمة و قد تكون هذه الأخيرة واضحة أو غامضة من حيث أبعادها و الأسباب المكونة لها، لدى فعملية إتخاذ القرارات تمر بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

تحديد المشكلة : تعتبر من أهم مراحل إتخاذ القرارات و ذلك لتوقف المراحل الموالية عليها، فعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكل الحقيقي و ليس الأعراض الظاهرية التي يوحي

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، دار متشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 314 .

على أنها المشكلة الرئيسية .

و يجب مراعاة تعريفها بدقة و الإستعانة بأهل الخبرة في المؤسسة أو خارجها لتشخيص المشكلة على أسس علمية و موضوعية، أي تحديد الموضوع المراد إتخاذ القرار بشأنه.

2.1–تحليل المشكلة و تحديد البدائل المتاحة : يقصد بهذه المرحلة التفتيش أو التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى و هي تفترض بدائل او حلول للمشكلة التي تم تشخيصها، و هذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل لإيجاد حلول جديدة بالإعتماد على الخبرات السابقة والمعلومات، يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر قدر ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ وإختيار البديل المناسب، و لهذا يجب أن يتوفر لهذا البديل الإسهام في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار، و أن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار.

3.1–تقييم البدائل و إختيار أفضلها : تتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعلا في المستقبل و يفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير و أسس موضوعية من أجل تبيان مزايا و عيوب كل بديل من هذه البدائل و اختيار البديل الذي يتناسب وطبيعة المشكلة المراد حلها.

4.1–التنفيذ و المراقبة : لا ينتهي دور متخذ القرار عند اختيار البديل الأفضل للمشكلة، بل يقوم بتنفيذ القرار عن طريق تعاون الآخرين من خلال متابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التطبيق و فاعلية القرار وقد يتطلب الأمر معرفة من لهم علاقة كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار يساهم في حسن تحويل البدائل (القرار) الى عمل فعال كما أنه من الأفضل وضع جدول زمني و مالي لتسهيل عملية الرقابة و استمرارها والتأكد من التنفيذ في كل المراحل.

2 –العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات:

على الرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المسيرون في المؤسسة و في اليوم الواحد فإن العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد صعوبة و كلفة هذه العملية، فنجد عوامل من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو من داخلها تؤثر تأثيرا مباشرا على هذه العملية، و فيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤثر على عملية إتخاذ القرارات [1] .

1.2–عوامل البيئة الخارجية للمؤسسة:

تتمثل هذه العوامل في الضغوطات الخارجية القادمة من المحيط الخارجي للمؤسسة، و التي لا تستطيع التحكم

فيها و هي:

-الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية السائدة في البلد .

-التطورات التكنولوجية و القاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.

-الظروف الإنتاجية للقطاع مثل المنافسين و الموردين و المستهلكين.

هذه العوامل تمثل ضغوط خارجية متأتية من البيئة التي تنشط فيها المؤسسة ، فهي تتأثر و تؤثر في محيطها الخارجي، و كل هذه العوامل قد تؤدي بمتخذ القرار إلى اتخاذ قرارات لا يراها مناسبة تماما أو في مصلحة المؤسسة لكن فرضت علية إتخاذ مثل هذه القرارات.

2.2-عوامل البيئة الداخلية للمؤسسة:

و تتمثل في العوامل التنظيمية و خصائص المؤسسة و هي عوامل كثيرة نذكر منها:

-عدم وجود نظام للمعلومات داخل المؤسسة يقيد متخذ القرار بشكل جيد .

-عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد و الأقسام.

-درجة المركزية و الحجم المؤسسة بالإضافة إلى الظروف المحيطة بمتخذ القرار.

-درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة .

-مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية للمؤسسة .

و يظهر تأثير هذه العوامل بنواحي متعددة ترتبط بما يلي:

-تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة .

-الموارد المالية و البشرية و الفنية المتاحة أمام إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث: الأساليب المساعدة في إتخاذ القرارات و الصعوبات التي تعترضها.

1-الأساليب المساعدة في إتخاذ القرارات.

1.1 -لوحة القيادة : هي عبارة عن مجموعة مؤشرات و معلومات أساسية تسمح بتقديم نظرة عامة و شاملة واكتشاف الضغوطات و اتخاذ قرارات توجيهية لعملية التسيير بغرض تحقيق الأهداف المسطرة، كما تسمح

---

(1) حسين حريم، شفيق حداد، ذكر سابقا، 1998، ص155 .

بإعطاء لغة مشتركة لمختلف أعضاء المؤسسة ، وتهدف إلى :

–قياس الفعالية التسييرية من خلال المقارنة بين الحقيقة و التوقع.

–تقديم المعلومات الضرورية لأصحاب القرارات المتعلقة بمستقبل المؤسسة .

–تحتوي على مجموعة من المؤشرات تتعلق بالخزينة، الهيكلة المالية و المردودية المالية لرؤوس الأموال و التي من خلالها يمكن مراقبة التوازن المالي الشامل و المردودية الكلية.

2.1–القياس المقارن : و هو عبارة عن طريقة للتصنيف و الترتيب من أجل تحديد التطبيقات و الممارسات الأكثر نجاعة في نشاط أو وظيفة ما و اتخاذه كهدف يرتقى إليه.

كما عرفه المركز الأمريكي للجودة و الإنتاجية بأنه: " عملية قياس منظمة و مستمرة لمقارنة و قياس أداء أي منظمة بأداء المنظمات الرائدة في أي مكان في العالم بهدف الحصول على معلومات يمكن أن تساعد المنظمة في اتخاذ ما تراه من إجراءات لتحسين أدائها.

و نجد له أنواع نذكر منها:

–القياس المقارن الداخلي: و تتم عملية المقارنة بين البيانات الداخلية مع أنشطة مماثلة في إدارات تشغيلية لمؤسسات نظرا لسهولة الحصول عليها لانعدام السرية.

–القياس المقارن التنافسي : يتم مقارنة الأداء الحالي للمؤسسة مع الأداء الحالي للمنافسين الحاليين الذين يقدمون نفس المنتجات.

3.1–الإبلاغ المالي : تتمثل المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية و هي : الميزانية، جدول حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى معلومات أخرى تعتبر ضرورية و لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية و التي تعتبر جزءا من القوائم المالية [1] .

2–الصعوبات التي تعترض عملية إتخاذ القرارات.

كثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تمنعه من الوصول إلى القرار المناسب، و يمكن إجمال هذه العوامل في:

أ–عدم إدراك المشكلة و تحديدها : يلقى متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة و القياس المقارن، دار الفكر العربي، مصر، 2006، ص194 .

مسبباتها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تميزها بدقة و بالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشكلة الفرعية و عدم التعرض للمشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدها و تعريفها.

ب–عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق بإتخاذ القرار:

إن القرارات تسعى دائما إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها و قد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات و الأقسام أيضا، كما قد تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا التمييز من بين أقل الأهداف أهمية ثم توجيه الجهود إلى تحقيق أكثر الأهداف أهمية.

ج–شخصية متخذ القرار : قد يكون متخذ القرار واقعا عند اتخاذ قراره تحت تأثير بعض العوامل كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة، و بالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها.

د– نقص جودة المعلومات المتاحة : يعد نقص جودة المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسة في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متجددة عن بيئة العمل و ظروف و إمكانات المؤسسة.

---

[1] مرجع ذكر سابقا، ص198 .

خلاصة الفصل الثاني:

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها و التي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

و من أجل تفهم تلك المعلومات التي تقدها القوائم المالية و استخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية و كان ذلك بعد إجراء تعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية و التي تلخص في قائمة تدعى الميزانية.

يتم اتخاذ القرارات المالية بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وعلى أساسه يقوم المسيرون باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للإجراءات المطبقة سابقا ذلك عن طريق استعمال وسائل تساعد المسيرين على اتخاذ قرارات رشيدة و صحيحة.

الفصل الثالث

المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة بناء برحو المهدي .

تعتبر مؤسسة البناء برحو المهدي من أهم المؤسسات البارزة في المنطقة من حيث النشاط و الجودة و هذا على المستوى المحلي، و لهذا الدور الهام لهذه المؤسسة تم اختياري لها للدراسة.
و عليه يتم تقسيم المبحث إلى تعريف مؤسسة بناء برحو المهدي في المطلب الأول وهيكلها التنظيمي في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث نتعرض إلى نشاطات المؤسسة .

المطلب الأول : تعريف مؤسسة البناء برحو المهدي.

إن مؤسسة برحو المهدي مؤسسة مختصة في مجال البناء تمتلك موارد بشرية و مادية مهمة، كافية لمتطلبات السوق، تأسست منذ سنة **2001**، مقرها بمركز مستغانم وتعمل بشكل رئيسي في الغرب الجزائري .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

الهيكل التنظيمي للمؤسسة : هو عبارة عن مجموعة من الهياكل المادية و المالية و البشرية و القانونية هدفه هو تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من أجل الوصول الى تحقيق أهداف المؤسسة.
و عليه تعتمد مؤسسة البناء برحو المهدي على بنية وظيفية متطورة التي تربط بين مختلف المصالح مع وجود علاقات تكاملية بينهم كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل3-1:الهيكل التنظيمي لمؤسسة البناء برحو المهدي.

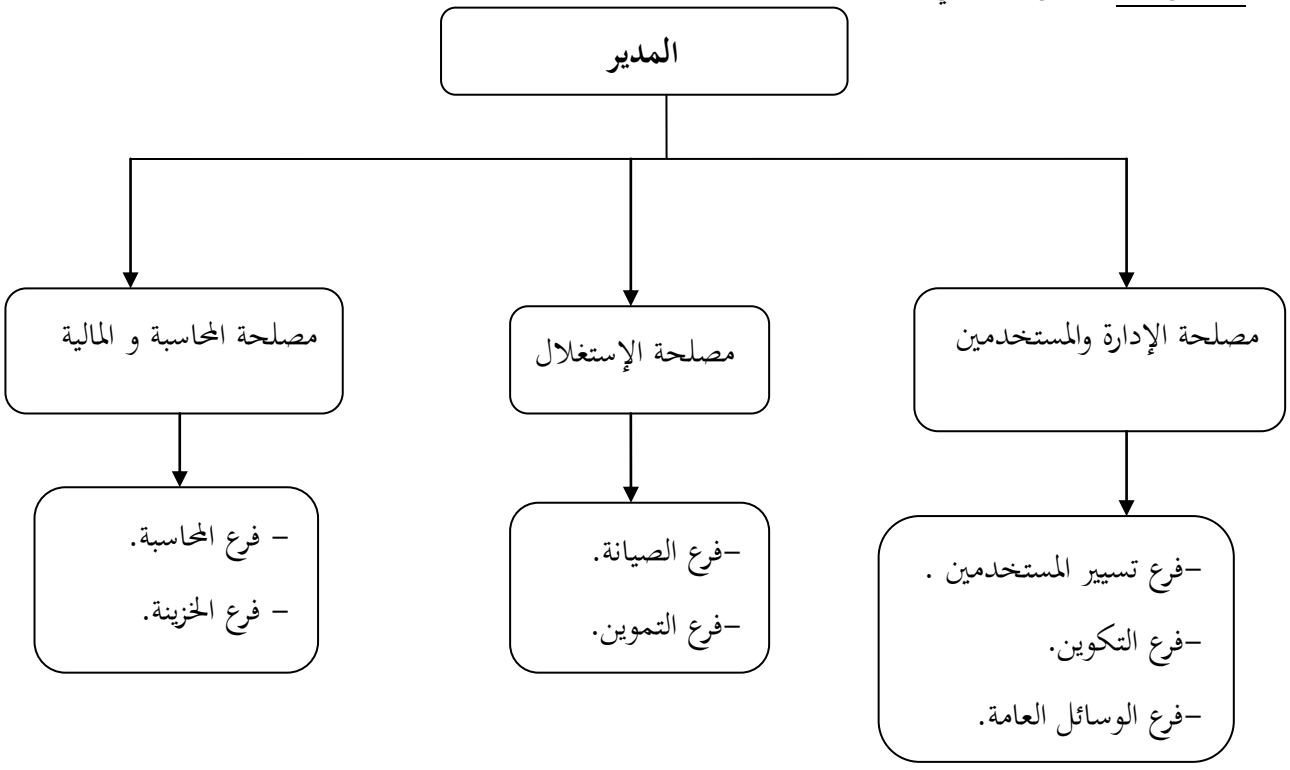

المصدر:وثيقة مقدمة من قسم الإدارة.

أولا : مصلحة المحاسبة و المالية.

مسؤول المصلحة مكلف بالوظائف التالية:

-المشاركة في الكشف عن التكاليف و الأرباح المحققة نتيجة التحسينات الداخلية للمؤسسة.

-يتابع تطور الخزينة و العلاقات مع الهيئات المالية.

-يقوم بالمسك المحاسبي لعمليات المؤسسة.

ثانيا: مصلحة الإستغلال.

تندرج تحت هذه المصلحة فرعين: التموين والصيانة .

و مسؤول مصلحة الإستغلال مكلف بالوظائف التالية:

-و ضع مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة.

-ضمان الإنتاج في أحسن الظروف و الفاعلية من حيث التكلفة و الآجال التي تتناسب والأهداف المسطرة .

-المشاركة في وضع خطة الإستثمار الخاصة بوسائل الإنتاج.

-كما أن له مسؤولية التنسيق بين قسم التموين و الصيانة .

و تكمن أقسام مصلحة الإستغلال في:

1- فرع الصيانة : يقوم رئيس قسم الصيانة بالمهام التالية:

-يشارك في إعداد مخطط الإنتاج .

-يتابع حالة كل آلة و يحدد الحاجات اللازمة للوحدة من قطع الغيار و القطع الإستهلاكية الخاصة بالمعدات و التجهيزات .

-يقوم بإعلام مصلحة الإستغلال بحوصلة نشاط الصيانة.

2- فرع التموين : يقوم رئيس قسم التموين بالمهام التالية:

-يلبي حاجات الوحدة من المواد الأولية و اللوازم و المواد الإستهلاكية وفق الميزانية التقديرية للتموين.

-يتعاون مع مختلف المصالح لتحديد حاجات المؤسسة من المواد اللازم شراؤها .

-يدير تدفق المواد و قطع الغيار اللازمة لاستمرار النشاط.

-يشرف على المشتريات و يتحقق منها من حيث الكم و النوع و الوثائق الثبوتية.

ثالثا : مصلحة الإدارة و المستخدمين.

تربط فرع الإدارة و المستخدمين علاقة وظيفية بمديرية الموارد البشرية و يتكفل بالمهام التالية:

-تسيير بطاقة العمال.

-إرسال شهريا الى مديرية الموارد البشرية الميزانية المتعلقة بالنتائج المتحصل عليها في الفرع.

-البحث عن الكفاءة التي تحقق حاجيات المؤسسة.

-ضمان المتابعة الإدارية لملف العمال و تسيير الأجور.

المطلب الثالث:نشاطات مؤسسة البناء برحو المهدي.

إن النشاط الرئيسي لمؤسسة البناء برحو المهدي هو تحقيق السكن الإجتماعي مع مديرية الترقية و التسيير العقاري و السكنات الترويجية مع مطوري القطاع الخاص، وهذه الإستراتيجية كلها لضمان الدفع.

المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البناء برحو المهدي(2012/2010).

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة إلتزاماتها من جهة، ومدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها و توسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء و الإستمرار و ذلك بإستخدام المعلومات المتحصل عليها عن نشاط المؤسسة و هذا ما سنقوم به تطبيقا على مؤسسة البناء برحو المهدي، من خلال تحليل وضعية المؤسسة المالية و ذلك بالإعتماد على أهم النسب و المؤشرات الملية، إضافة إلى إستخدام المعلومات المحاسبية و المالية المتاحة خلال فترة الدراسة (**2012/2010**).

المطلب الأول : عرض القوائم المالية لمؤسسة البناء برحو المهدي (2012/2010) .

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة إقتصادية و من خلالها يتمكن كل المساهمين و المقرضين و كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الإقتصادية من تقييم أدائها، و من خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة و المتمثلة في الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج.

1–عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء للفترة (2012/2010) .

كما هو معروف فإن الميزانية المحاسبية تتكون من جانبين أساسيين هما جانب الأصول و جانب الخصوم، فالأصول تمثل إستخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم تمثل مجمل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، و عليه نقوم من خلال هذا الفرع بعرض و دراسة الميزانية المحاسبية للمؤسسة بالتطرق لكل من جانبي الأصول و الخصوم.

1-1 جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء (2012/2010) .

جدول رقم.1.3 : الميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء جانب الأصول (2012/2010) .

رقم الحساب	البيانات	2010	2011
2	**الإستثمارات**		
20	مصاريف إعدادية		
21	قيم معنوية		
22	أراضي	2001694,56	2001694,56
24	تجهيزات الإنتاج	163808656	184243936,30
25	تجهيزات إجتماعية	69955,75	92062,15
28	إستثمارات قيد الإنتاج	37793105,00	5154750,00
	مجموع الإستثمارات	**203673411,78**	**191492443,01**
3	**المخزونات**		
30	البضائع	25863856,51	27860087,75
31	مواد و لوازم	20972565,79	34938298,88
33	منتجات نصف مصنعة		309862,00
35	منتجات منجزة	1878991,00	1258010,00
37	مخزونات خارج المؤسسة	2660950,00	85614,00
	مجموع المخزونات	**51376363,30**	**64451872,63**
4	**الحقوق**		
174	حسابات ما بين الوحدات	**7932952337,41**	**8896601387,58**
42	حقوق الإستثمارات	747968,93	735968,93
46	تسبيقات الإستغلال	2629374,08	2251942,41
47	حقوق على الزبائن	185061737,98	174306742,13
48	أموال جاهزة	24918637,61	38198405,87
	مجموع الحقوق	**8146310056,01**	**9112094556,92**
	النتيجة (خسارة)		

	مجموع الأصول	**8401359831,09**	**9368038762,56**

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

رقم الحساب	البيانات	2012
211	الأراضي	**2001694,56**
212	تهيئات أراضي	**636820,93**
213	مباني	849645,21
215	معدات و أدوات صناعية	241145921,89
218	قيم ثابة مادية أخرى	1459983,05
275	مدفوعات على الودائع	328952,91
	المجموع	**246432018,55**
300	بضائع و مشتريات	39471514,04
310	مواد و لوازم	1508038,06
321	المواد المستهلكة	11199683,68
322	اللوازم المستهلكة	45888059,95
355	إنتاج تام	924817,00
370	إنتاج متبقي	3307888059,95
411	الزبائن	238578294,31
422	أموال الخدمات الإجتماعية	252511,32
425	تسبيقات	280000,00
486	أعباء مسجلة مسبقا	1705315,99
512	بنوك و حسابات جارية	10551798,12
515	الخزينة و المؤسسات العمومية	2544159,02
530	الصندوق	57175,45

	المجموع	**333869888,25**
	مجموع الأصول	**580292906,80**

المصدر :من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن أصول المؤسسة في تزايد خلال سنتي **2010** و **2011** بقيمة معتبرة تقدر ب **% 9.13**، أما سنة 2012 نلاحظ إنخفاض كبير للأصول التي وصلت إلى نسبة **6.19%**و هذا راجع إلى زيادة قيمة المعدات و الأدوات الصناعية بالإضافة إلى زيادة قيمة المشتريات التي تمثل نسبة **% 6.80** من مجموع الأصول، و كذلك إنخفاض قيمة الصندوق حيث وصلت إلى **57** دج مقارنة بالسنوات الماضية**175,45** .
إضافة إلى زيادة قيمة المخزونات في سنة **2011** بنسبة تصل إلى **% 8** من مجموع الأصول، كما نلاحظ إنعدام المخزونات في سنة **2012**، كذلك هذا التغيير الكبير في الميزانية بين سنتي **2010** و**2011** و **2012** راجع إلى بداية تطبيق النظام المحاسبي الجديد في هذه السنوات مما أثر على المؤسسة.

2-1 –جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء (2012/2010) .

جدول رقم2.3 :الميزانية المحاسبية لمؤسسة البناء جانب الخصوم(**2012/2010**) .

رقم الحساب	البيانات	2010	2011
1	**الأموال الخاصة**		
10	رأس مال الشركة		
11	أموال شخصية		
12	علاوات متعلقة برأس مال الشركة		
13	الإحتياطات		
14	إعانات الإستثمارات		
15	فرق إعادة التقييم		
16	الأموال الخاصة الأخرى		
18	نتائج قيد التخصيص		
	مجموع الأموال الخاصة		
	الديون		
	حسابات ما بين الوحدات	7671276970,18	8699785789,30
	ديون الإستثمار	296087792,55	355209965,45
	ديون المخزونات	140011388,19	106753905,87
	مبالغ محتفظ بها في الحساب	335090,67	284821,97
	ديون إتحاد الشركاء و الشركات		
	ديون الإستغلال	12783706,99	14425129,33
	تسبيقات تجارية	20363171,90	30745207,21
	مجموع الديون	**8140857940,48**	**9207204819,13**
	النتيجة(ربح)	**260501890,61**	**160833943,43**
	مجموع الخصوم	**8401359831,09**	**9368038762,56**

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

رقم الحساب	البيانات	2012
120	نتيجة الدورة الصافية	357575572,00
	المجموع	357575572,00
165	قروض و ديون مماثلة	396604765,45
	المجموع	**396604765,45**
401	حساب موردي المخزونات	122603296,92
404	حساب موردي الإستثمارات	28665,00
408	حساب موردي الفواتير	5673276,58
419	حساب الزبائن الدائنون	23246008,36
422	أموال الخدمات الإجتماعية	5533199,41
425	تسبيقات	2004,00
428	أعباء للدفع	1979751,09
431	الهيئات الإجتماعية	1014312,67
455	حسابات الدولة	2119883,00
470	الحسابات الوسيطية	865305,17
518	حسابات البنوك	67595,50
	المجموع	**163133297,70**
	مجموع الخصوم	**917313635,15**

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن قيمة الخصوم في تزايد و لكن بنسبة طفيفة لم تتجاوز **% 1** خلال سنتي **2010** و**2011**، و هذا مقارنة بسنة **2012** التي نلاحظ فيها إنخفاظ كبير في قيمة الخصوم الذي قدر قيمة الإنخفاض ب**8450725127.4** دج.
و ترجع أسباب الزيادة من **2010** إلى **2011** الى الزيادة المستمرة في ديون الإستثمار التي قدرت ب**26.74%**، أما أسباب إنخفاض قيمة الخصوم في سنة **2012** تعود إلى إنخفاض قيمة الديون مقارنة بالسنوات الماضية و خاصة

قيمة ديون الإستثمار التي كانت في سنة **2010** تقدر ب**355209965.45** دج ثم إنخفضت في سنة **2012** لتصل إلى **28655.00** دج حيث قدرت نسبة الإنخفاض إلى حوالي **% 12.5** مما أدى إلى الإنخفاض الكبير في قيمة الخصوم و كذا ضعف قيمة الأموال الخاصة أدى إلى هذه النتيجة.

كما نلاحظ أن المؤسسة قد حققت ربحا خلال سنوات الدراسة قدر سنة **2010** ب **260501890.61**دج، لتنخفض في السنة الموالية لتصل إلى **160833943.43** دج، ليعود الإرتفاع في سنة 2012 ليقدر ب **357575572.00**دج.

2**–دراسة جدول حسابات النتائج لمؤسسة البناء للفترة(2012/2010)** .

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات و تكاليف الدورة المالية، فمن خلال يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، وفيما يلي جدول حسابات النتائج لمؤسسة البناء خلال الفترة (**2012/2010**) .

جدول رقم3.3 : جدول حسابات النتائج لمؤسسة البناء (**2012/2010**) .

رقم الحساب	البيانات	2010	2011
70	مبيعات البضائع	741494980,46	521687823,57
60	بضائع مستهلكة	567865876,57	380686970,11
	المجموع	173629103,89	141010853,57
80	الهامش الإجمالي	173629103,89	141010853,57
71	إنتاج مباع	95981781,30	102132866,80
72	إنتاج مخزن	1062630,80	463129,90
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		
74	تقديم الخدمات للغير	170023061,68	135046737,58
75	تحويل تكاليف الإنتاج	69753,56	4000000,00
61	مواد ولوازم مستهلكة	37727144,75	44355908,20
62	خدمات	23977942,40	26274873,19
	المجموع	376935982,50	311096546,55
81	القيمة المضافة	376935982,48	311096546,55
77	نواتج متنوعة	3609177,97	265222,94
78	تحويل تكاليف الإستغلال	6863815,08	1464876,89
63	مصاريف المستخدمين	64959889,16	63193373,40
64	الضرائب و الرسوم	14039282,89	11551149,94
65	مصاريف مالية	183331,20	140877,64
66	مصاريف متنوعة	4102283,87	2610219,43
68	مصاريف الإستهلاكات و المؤونة	38351802,29	40978585,67
	المجموع	266136386,12	194352450,30
83	نتيجة الإستغلال	266136386,12	194352450,30
79	نواتج خارج الإستغلال	13859153,54	35703242,95

69	تكاليف خارج الإستغلال	19493649,05	69221749,82
	المجموع	-5634495,51	-33518506,87
84	نتيجة خارج الإستغلال	5634495,51	33518506,87
83	نتيجة الإستغلال	266136386,12	194352450,30
880	النتيجة الإجمالية للسنة المالية	260501890,61	160833943,43
889	ضرائب على أرباح الشركات		
88	نتيجة السنة المالية	**260501890,61**	**160833943,43**

رقم الحساب	البيانات	2012
700	مبيعات بضائع	393725588,38
701	بيع منتجات تامة الصنع	277180556,20
706	خدمات أخرى مقدمة	215805704,00
709	تخفيضات و حسومات	
	رقم الأعمال الصافي	886711848,58
724	إنتاج مخزن	45770371,86
73	إنتاج المؤسسة لذاتها	
	إنتاج الدورة A	840941476,72
60	مشتريات مستهلكة	328754216,43
61	خدمات خارجية	10769321,58
62	خدمات خارجية أخرى	20417249,96
	إستهلاكات الدورة B	359940787,97
	القيمة المضافة للإستغلال(A-B)	481000688,75
63	مصاريف المستخدمين	65243313,69
64	ضرائب و رسوم	14919284,90

	فائض الإستغلال الإجماليC	400838090,16
	إيرادات أو نواتج أخرى وظيفية	435277,17
	مصاريف أخرى وظيفية	218000,00
	مخصصات الإهتلاك و المؤونات	43373248,37
	النتيجة الوظيفيةD	357682118,96
76	إيرادات مالية	
66	المصاريف المالية	167754,04
	النتيجة المالية E	167754,04
	النتيجة العادية قبل الضريبة(D+E)	357514364,92
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية	375514364,92
	نتيجة الدورة الصافية F	**375514364,92**

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة .

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن النتيجة المالية في سنة **2010** قدرت ب:

260501890.61دج، أما في سنة **2011** حققت المؤسسة نتيجة موجبة و لكن بأقل من السنة الماضية بقدر الثلث حيث قدرت قيمتها في سنة الموالية ب **160833943.43** دج، و تقدر نسبة الإنخفاض ب **61.74 %** وسبب هذا الإنخفاض يعود إلى الزيادة المرتفعة في تكاليف خارج الإستغلال و كذلك زيادة مصاريف الإهتلاكات و المؤونات، أما الملاحظ في سنة **2012** أن المؤسسة حققت نتيجة موجبة و بقدر أكبر من السنة الماضية حيث قدرت ب **357514364.92**دج و هي نتيجة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث قدرت نسبة التطور مقارنة بالسنة الماضية بحوالي **45 %** و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى زيادة قيمة المبيعات مقارنة بالسنة الماضية، ضف إلى ذلك إنخفاض قيمة المصاريف المتنوعة، ويمكن القول بتعبير آخر أن هذه الزيادة تعود إلى تحقيق المؤسسة لرقم أعمال أكبر يعود سببه كما نلاحظ في الجدول إلى إرتفاع نسبة مبيعات المؤسسة خلال هذه السنة.

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية.

بهدف الحصول على الميزانية المالية لمؤسسة البناء بن رحو المهدي للفترة (**2012/2010**)، ننطلق من الميزانية المحاسبية الواردة في المطلب الأول من هذا المبحث، و تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة، وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الإستحقاق، بالإضافة إلى الإعتماد على المعلومات المستمدة من المؤسسة يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

جدول رقم 4.3 : الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة البناء جانب الأصول(**2012/2010**).

وحدة القياس : دينار جزائري" دج

البيانات	2010	2011	2012
الأصول الثابتة			
مجموع الاصول الثابتة	204421380,71	187589136,94	246423018,55
الأصول المتداولة			
قيم الإستغلال	255797744,01	252041009,57	247931056,61
قيم قابلة للتحقيق	7916222068,76	8890210210,18	85881656,19
قيم جاهزة	24918637,61	38198405,87	57175,45
مجموع الأصول المتداولة	8196938450,38	9180449625,62	333869888,25
مجموع الأصول	**8401359831,09**	**9368038762,56**	**580292906,80**

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

جدول رقم 5.3 : الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة البناء جانب الخصوم (**2012/2010**) .

وحدة القياس : دينار جزائري" دج

البيانات	2010	2011	2012
الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون طويلة و متوسطة الأجل	260501890,61	160833943,43	520708869,70
مجموع الأموال الدائمة	260501890,61	160833943,43	520708869,70
الديون قصيرة الأجل	8140857940,48	9207204819,13	396604765,45
مجموع الخصوم	**8401359831,09**	**9368038762,56**	**917313635,15**

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

1-نسبة هيكلة الخصوم:

سنتعرض من خلال الجدول الموالي لأهم نسب الهيكلة المالية للمؤسسة (**2012/2010**) و التي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم 6.3 : بعض نسب الهيكلة المالية لمؤسسة البناء للفترة (**2012/2010**).

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1,274	0,857	2,113
نسبة الإستقلالية المالية	أموال خاصة/مجموع الخصوم	0,031	0,017	0,389
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/مجموع الأصول	0,968	0,982	0,96
نسبة المديونية العامة	مجموع الديون/الأموال الخاصة	3,1250	2,724	3,57
نسبة المديونية قصيرة الاجل إلى الأموال الخاصة	ديون قصيرة الاجل/الاموال الخاصة	3,1250	2,724	1,109

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد خلال سنتي **2010و 2012** ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش

أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة التي تقوم بتمويل به الأصول المتداولة، على غرار سنة **2011** التي كانت فيها هذه النسبة أقل من الواحد أي أن الأموال الدائمة لم تكفي لتمويل الأصول الثابتة وهذا راجع إلى إنخفاض قيمة الأموال الدائمة من خلال الإنخفاض في الأموال الخاصة.

بالنسبة للإستقلالية المالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة نجد أن نسبتها تتراوح بين **3%** و **4 %** و هي ضعيفة مقارنة بالنسبة المعيارية التي تقدر ب **50 %** ما يدل أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل لتمويل إستثماراتها.

نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم التي يمنحو فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، ولكن مؤسسة البناء خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن نسبة قابلية السداد مرتفعة على النسبة المعيارية التي تقدر ب **50 %** حيث فاقت هذه النسبة **90 %** خلال سنوات الدراسة.

فيما يخص المديونية العامة للمؤسسة التي تعبر عن مقارنة أموال الإستدانة مع الأموال الخاصة نلاحظها بنسب كبيرة جدا طوال الفترة المدروسة تراوحت بين **2.7 %** و**3.57 %** ، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة **2012** بحوالي **3.57** و هذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة مقارنة بالسنوات الماضية.

نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى الأموال الخاصة تستعمل هذه النسبة للتفصيل أكثر في المديونية العامة للمؤسسة، و في حالة مؤسسة البناء خلال الفترة المدروسة نجدها تتراوح بين **1.109** و**3.12** و هي نسبة عالية، لذلك يمكن القول أن الديون قصيرة الأجل هي السبب الرئيسي في إرتفاع ديون المؤسسة خلال هذه الفترة.

2-نسب السيولة : من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة نقوم بدراسة نسبة سيولة أصولها المتداولة خلال هذه الفترة و الجدول التالي يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية.

جدول رقم 7.3 : نسب السيولة لمؤسسة البناء للفترة (**2012/2010**).

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الاجل	1,00	1,00	0,841
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة-المخزونات)/الديون قصيرة الأجل.	1,00	0,99	0,74
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل.	0,0030	0,0041	0,00014

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أن نسبة السيولة العامة خلال سنتي **2010** و **2011** تساوي الواحد هذا يعني أن الأصول المتداولة تمول الأموال الدائمة مع عدم وجود أي فائض، على خلاف سنة **2012** التي نلاحظ فيها أن نسبة السيولة العامة أقل من الواحد و هذا يدل على أن الأصول المتداولة عجزت عن تمويل الأموال الدائمة و هذا راجع إلى إنخفاض قيمة الأصول المتداولة.

أما فيما يتعلق بنسبة السيولة المختصرة فهي تتراوح بين **0.74** و **1.00** و هي مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين **0.3** و**0.5** ، و بهدف معرفة جاهزية السيولة (نسبة السيولة الفورية) لتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدناه ضعيفة جدا حيث تراوحت بين **% 0.014** و **0.41%** مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين **% 20** و**30%** .

3-نسب هيكلة الأصول : من خلال دراسة هيكلة الأصول مؤسسة البناء نحاول الكشف عن الكيفية التي تم وفقها إستخدام أصول المؤسسة.

جدول رقم 8.3 : نسب هيكلة الأصول لمؤسسة البناء للفترة (**2012/2010**) .

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة/مجموع الأصول	٪2,44	٪2,01	٪42,47
نسبة الأصول المتداولة	الأصول المتداولة/مجموع الاصول	٪97,56	٪97,99	٪57,53

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤسسة البناء حافظت على تشكيلة الأصول خلال سنتي **2010** و**2011**، حيث تراوحت نسبة الأصول الثابتة بين % **2.01** و **% 2.44** من مجموع أصولها، كما هو الحال بالنسبة للأصول المتداولة حيث تشكل **% 97.56** و **% 97.99** على التوالي من مجموع أصولها، لكن لم تحافظ على هذه التشكيلة في سنة **2012** حيث بلغت قيمة الأصول الثابتة **% 42.47** من مجموع الأصول و **% 57.53** بالنسبة للأصول المتداولة.

4-نسب المردودية : تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد، و سنذكر أهم هذه النسب في الجداول التالية:

4-1 -المردودية الإقتصادية:

جدول رقم 9.3 : نسب المردودية الإقتصادية للفترة (**2012/2010**) .

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية(A)	260501890.61	160833943.43	375514364.92
مجموع الاصول(B)	8401359831.09	9368038762,56	917313635,15
المردودية الإقتصادية (A/B)	0,03	0,02	0,41

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

تبين لنا هذه النسبة مدى الكفاءة في إستخدام الموارد لجلب الأرباح و يمكن تقدير كفاءة المشروع الإقتصادي والتي على أساسها يمكن للمستثمر إتخاذ القرارات المناسبة، حيث أ نها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول نلاحظها ملائمة و جيدة لكن مع وجود إنخفاض في السنة الثانية بنسبة **1 %**لتعود إلى الإرتفاع في سنة **2012** حيث قدرت نسبة الزيادة مقارنة بالسنة الماضية ب**39 %**.

2-4 – المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) و المالية : و تحسب كما يلي:

جدول: 10.3نسبة المردودية التجارية للفترة (2012/2010).

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية(A)	260501890,61	160833943,43	375514364,92
رقم الأعمال خارج الضريبة(B)	173629103,89	141010853,46	886711848,58
الأموال الخاصة (c)	260501890,61	160833943,43	357575572,00
المردودية التجارية(A /B)	1,50	1,44	042
المردودية المالية(A/C)	1	1	1,050

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المردودية المالية جيدة و في تزايد مستمر وهذه الزيادة سببها الزيادة النسبية في قيمة النتيجة الصافية، أما المردودية التجارية نلاحظها في إنخفاض من سنة إلى أخرى و هذا الإنخفاض سببه زيادة في قيمة الأموال الخاصة.

5–القدرة على التمويل الذاتي : و نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 11.3 : القدرة على التمويل الذاتي (**CAF**) .

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية A	260501890,61	160833943,43	357514364,92
مخصصات الإهتلاك B	38351802,29	40978585,67	43373248,37
القدرة على التمويل الذاتي CAF =(A+B)	298853692,90	201812529,10	314141116,55

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة متذبذب و غير مستقر حيث أنه في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى حتى سنة **2012** حيث نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي زادت بقيمة كبيرة تقدر ب**% 64.24**، و هذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة النتيجة الصافية بقيمة كبيرة و نسبة هذه الأخيرة مقارنة بالسنة السابقة بحوالي **% 45**بالإضافة إلى الزيادة الطفيفة في قيمة مخصصات الإهتلاك، و هذه النتيجة تدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل ذاتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

6-نسبة القيمة المضافة و ربحية الإستغلال:

جدول رقم 12.3 : نسبة القيمة المضافة و ربحية الإستغلال.

البيان	2010	2011	2012
القيمة المضافة(A)	376935982,48	311096546,55	481000688,75
رقم الاعمال خارج الضريبة(B)	173629103,89	141010853,57	886711848,58
نتيجة الإستغلال (C)	266136386,12	194352450,30	400838090,16
نسبة ربحيةالإستغلال(C/B)	1,532	1,378	0,452
نسبة القيمة المضافة(A/B)	2,170	2,206	0,542

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال نسبة الإستغلال نلاحظ أن المؤسسة تمكنت من تحقيق فائض في الإستغلال ما عدى السنة الأخيرة و هذا سببه ضعف نتيجة الإستغلال مقارنة برقم الأعمال.

أما نسبة القيمة المضافة تستعمل هذه لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الإعتبار معطيات عوائد الإنتاج و تكاليفه.

المطلب الثالث: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

نعتمد في تحليلنا للتوازن المالي لمؤسسة البناء برحو المهدي على أهم مؤشرات التوازن المالي : رأس المال العامل(**FR**)، إحتياج رأس مال العامل(**BFR**) و رصيد الخزينة (**T**) .

1-رأس المال العامل (FR) : في هذه الفترة نحاول التطرق لأنواع رأس المال العامل، وهم على التوالي :رأس المال العامل الدائم و رأس المال العامل الخاص و رأس المال العامل الصافي.

1-1 -رأ س المال العامل الدائم للفترة (2012/2010) .

يمكن تلخيص تطور رأس المال العامل الدائم في الجدول التالي:

جدول رقم.13.3 : رأس المال العامل الدائم للفترة (**2012/2010**) .

البيان	2010	2011	2012
الأموال الدائمة(A)	260501890,61	160833943,43	520708869,70
الأموال الثابتة(B)	20442138,71	187589136,94	246423081,55
رأس المال العامل الدائم(A-B)	56080509,90	-26755193,51	274285851,15

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل كان موجبا في السنة الأولى و الأخيرة من الدراسة، هذا ما يدل أن المؤسسة تغطي جميع الأصول الثابتة التي تمتلكها عن طريق الأموال الدائمة لديها مع وجود هامش أمان حيث قدر هذا الهامش في سنة **2010** ب **56080509.90** دج، أما في سنة **2012** نلاحظ أن قيمة هذا الهامش زادت بنسبة **% 20.44** أي بقيمة قدرت ب :**274285851.15** دج، و تعود أسباب هذه الزيادة إلى الزيادة في الأموال الدائمة و بالتحديد الأموال الخاصة للمؤسسة بنسبة**13.7%** .

و من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم سالب في سنة 2011 ومنه فإن الأموال الدائمة لم تغطي بصفة إجمالية الأصول الثابتة وهذا راجع إلى إنخفاض قيمة الأموال الخاصة بنسبة **16.23%** مقارنة بالسنة السابقة، و هنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي، و خاصة بالنسبة للقدرة على الدفع و الإستدانة.

و عموما يمكن للمؤسسة أن تعرف وضعية مالية يكون فيها رأس مال العامل سالب خاصة في حالة ما إذا كانت درجة تحول أصولها المتداولة أسرع من درجة إستحقاقية ديونها القصيرة الاجل.

2-1 -رأ س المال العامل الخاص للفترة (2012/2010) .

يمكن تلخيص تطور رأس المال العامل الخاص للمؤسسة في الجدول التالي:

جدول رقم.14.3 : رأس المال العامل الخاص للفترة (**2012/2010**).

البيان	2010	2011	2012
الأموال الخاصة(A)	260501890,61	160833943,43	357575572,00
الأموال الثابتة(B)	204421380,71	187589136,94	246423018,55
رأس المال العامل الخاص-A) B)	56080509,90	-26755193,51	111152553,45

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للمؤسسة موجب عدى السنة الثانية من الدراسة، و هذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة قد غطت جميع الأصول الثابتة مع وجود فائض بقيمة معتبرة، أما سنة **2011** الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة ولهذا يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الإقتراض.

2-2 –رأ س المال العامل الصافي للفترة (2012/2010) و يحسب بالعلاقة التالي:

رأس المال العامل الإجمالي الصافي (**FRNG**) =موارد دائمة-إستخدامات مستقرة.

أو : رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة.

جدول رقم 15.3 : رأس المال العامل الصافي للفترة (**2012/2010**).

البيان	2010	2011	2012
مجموع الأصول(A)	8401359831,09	9368038762,56	917313635,15
الأصول الثابتة(B)	204421380,71	187589136,94	246423018,55
رأس المال العامل الإجمالي الصافي (A-B)	8196938450,38	9180449625,62	670890616,60

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

و الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي الصافي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت المؤسسة أصولها المتداولة، و هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة، و تحديد مسار المؤسسة، أي

في طريق النمو أو التدهور و من خلال هذا الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي في تزايد خلال السنوات الأولى ثم يتراجع في السنة الأخيرة من الدراسة و هذا راجع إلى زيادة قيمة الأصول الثابتة مقارنة بالسنوات الماضية، وكذلك الإنخفاض الكبير في مجموع الأصول.

2-إحتياج رأس المال العامل(BFR) : يتم حساب إحتياج رأس المال العامل من العلاقة التالية:

BFR =(قيم الإستغلال + قيم القابلة للتحقق) – (الديون قصيرة الأجل –التسبيقات البنكية)

حيث أن:

قيم الإستغلال + قيم القابلة للتحقق = الإحتياجات الدورية للإستغلال.

الديون قصيرة الأجل –التسبيقات البنكية = الموارد الدورية.

و بالتالي فإن:

إحتياج رأس المال العامل (**BFR**) =الإحتياجات الدورية – الموارد الدورية .

و بالإعتماد على المعطيات المقدمة من الميزانية المالية نستطيع تحديد إحتياج رأس المال العامل لفترة الدراسة.

جدول رقم.16.3 : إحتياج رأس المال العامل للفترة (**2012/2010**).

البيان	2010	2011	2012
إحتياجات الدورة(A)	8172019812,77	9142251219,75	333812712,80
موارد الدورة(B)	8140857940,48	9207204819,13	396604765,45
إحتياج رأس المال العامل(A–B)	31161872,29	-64953599,38	-62792052,65

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة تعرف وضعيتين خلال الفترة المدروسة موجبة في سنة **2010** و هذا راجع إلى زيادة موارد الدورة و هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية دورة الاستغلال بواسطة مواردها فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى، و سالبة خلال سنتي **2011**و **2012** بقيمة **64953599.38** و **62792052.65** على التوالي فالمؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة، ويعود

الفضل في هذا الانخفاض إلى ارتفاع موارد الدورة ب:**64953599.38** دج مقارنة بالإحتياجات و هذا ما يفسر إتجاه المؤسسة إلى تغطية إحتياجات الدورة عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3-**الخزينة** (**T**): يحسب مؤشر الخزينة باستخدام إحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياج رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

و تظهر وضعية المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم.18.3 : رصيد الخزينة للمؤسسة خلال الفترة (**2012/2010**).

البيان	2010	2011	2012
رأس المال العامل(A)	56080509,90	-26755193,51	111152553,45
إحتياج رأس المال العامل(B)	31161872,29	-64953599,38	-62792052,65
الخزينة(A-B)	24918637,61	38198405,87	173944606,10

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن رصيد الخزينة للمؤسسة موجب و في تزايد مستمر من سنة لأخرى هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة، و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة إستعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى إستثمارات .

المبحث الثالث : مدى إستخدام أساليب إتخاذ القرارات في البناء برحو المهدي.

سنتطرق في هذا المبحث الى مدى إستعمال مؤسسة البناء إلى أساليب ترشيد قراراتها، و من أهم هذه الأساليب نذكر منها بشكل مختصر لوحة القيادة و الإبلاغ المالي.

المطلب الأول : لوحة القيادة.

و هي عبارة عن وثيقة معلومات في شكل خلاصة لوضعية المؤسسة، و تعد في مؤسسة البناء لوحة القيادة بشكل تقارير شهرية و فصلية و سنوية، و قد إخترنا في دراستنا هذه سنوات الدراسة الثلاثة لعدم تحصلنا على المعلومات المتعلقة بالسنوات هذه الأخيرة ، حيث حددت المؤشرات في هذه السنة الأخيرة من الدراسة كما يلي:

1-الإنتاج:

من خلال التقارير المالية لمؤسسة البناء نلاحظ أن الإنتاج للمؤسسة في تزايد مستمر خلال سنتي **2010** و **2011** حيث قدر في السنة الأولى **97044412.10** دج ، ليرتفع في السنة الموالية إلى**102595996.70**دج، على غرار سنة **2011** التي نلاحظ فيها أن الإنتاج قد إرتفع بشكل واضح حيث قدر ب **795171104.86** دج

و يعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على المنتجات و كذلك التحسين من التجهيزات الموجودة في المؤسسة خلال هذه السنة.

2-المشتريات:

نلاحظ أن مشتريات المؤسسة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث قدرت في السنة الأولى ب:

25863856.51دج، لتزداد لترتفع في السنة الموالية إلى قيمة 27860087.75 دج، جيث قدرت الزيادة بحوالي : **% 08**، وقدرت في سنة **2012** بحوالي **39471514.04** دج حيث نلاحظ الفارق بين سنة 2012 و التي قبلها، حيث قدرت هذه الزيادة ب **% 42** و هذا إلى زيادة نشاط المؤسسة و توسيعه في هذه السنة.

3-المخزونات:

مستوى المخزون للمؤسسة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وهو مناسب لعمل المؤسسة حيث قدر في بداية فترة الدراسة ب **51376363.00** دج، ونلاحظ في السنة الموالية أن قيمة المخزونات قد قدرت ب : **64451872.63**دج و بالتالي فإن مستوى المخزون سجل زيادة بنسبة**% 26** مقارنة بالسنة السابقة، كما نلاحظ كذلك الزيادة في السنة الأخيرة وقدرت ب **79900634.04**دج و قدرت نسبة الزيادة مقارنة بالسنة الأولى ب : **.55%**

4-العناصر المالية:

1.4-رقم الأعمال:

من خلال المعلومات و الوثائق نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة جيد حيث قدر في سنة **2010** بحوالي: **173629103.89**دج، أما السنة الموالية نلاحظ أن رقم الاعمال قد سجل إنخفاض بقيمة **23%** مقارنة بالسنة السابقة حيث قدر ب **141010853.46**دج، ليعود الإرتفاع في السنة الأخيرة بقيمة **182203403.11**دج حيث قدرب الزيادة بنسبة **% 29.4** وتعتبر هذه الزيادة جيدة لصالح المؤسسة.

2.4-الخزينة:

من خلال التقارير المالية و لوحة القيادة نلاحظ أن رصيد الخزينة للمؤسسة موجب و في تزايد مستمر من سنة لأخرى هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة.

حيث قدر في السنة الأولى بحوالي **24918637.61** دج، ليرتفع إلى**38198405.87** دج، وكذلك نلاحظ الزيادة الواضحة في السنة الأخيرة حيث قدرت نسبة الزيادة ب**% 45** أي أنها بحوالي **173944606.10** دج.

المطلب الثاني : الإبلاغ المالي في مؤسسة البناء بن رحو المهدي.

بالإضافة إلى الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج تقوم مؤسسة البناء بنشر المعلومات التفصيلية للمعلومات الواردة في هاتين القائمتين بالإضافة إلى بعض المعلومات الثانوية في شكل جداول ملحقة نذكر منها:

1-جدول الإستثمارات:

يفصح في هذا الجدول بالتفصيل عن الإستثمارات التي تمتلكها المؤسسة ، فتظهر الحسابات الثانوية لمختلف الحسابات الرئيسية للإستثمارات في بداية المدة و رصيدها في نهاية المدة مع إظهار قيمة الإستثمارات المكتسبة، حيث بلغت قيمة الأراضي التي إقتنتها المؤسسة من أجل أعمالها ب**2001694.56** دج، كما يظهر هذا الجدول ان المؤسسة قامت بإقتناء معدات و أدوات صناعية بقيمة **241145921.89**دج خلال سنة **2012**، أما فيما يخص التجهيزات الإجتماعية كانت بقيمة **252511.32** دج.

2-جدول حركة الأملاك:

يمثل هذا الجدول حركة الحسابات الثانوية لحسابات الميزانية لجانبي الاصول و الخصوم مع رصيد أول مدة ورصيد نهاية المدة، إذ يوضح هذا الجدول حركة حسابات الميزانية بصفة عامة .

3-جدول إهتلاك الإستثمارات:

يبين هذا الجدول قيمة إهتلاك لكل إستثمار من الإستثمارات التي تمتلكها المؤسسة مع بيان القيمة الصافية له، حيث قدرت قيمة الإهتلاك في سنة **2012** بقيمة **43373248.37** دج .

4-جدول الأموال الخاصة:

يفصل هذا الجدول في حسابات الأموال الخاصة للمؤسسة فنجد أن قيمة الأموال الخاصة للمؤسسة هو **357575572.00** دج .

5-جدول المعلومات المختلفة:

يحتوي هذا الجدول على معلومات تتعلق بالمساهمات الإجتماعية لكل مؤسسة و قد صنفت حسب طبيعة المساهمات إلى مساهمات مالية و التي تعبر عن رأس المال الإجتماعي للمؤسسة و المساهمات المادية.

إضافة إلى هذه الجداول نجد جداول أخرى تتعلق بالقروض و المخزونات، إستهلاك البضائع و المواد و اللوازم، إضافة إلى جدول مصاريف التسيير.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، من خلال دراسة في الجزء الأول من هذا الفصل للوضعية المالية لمؤسسة البناء برحو المهدي خلال الفترة الممتدة من سنة **2010** إلى غاية سنة **2012**، فقمنا بعرض القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة خلال هذه الفترة مع تحليلها عن طريق إستخدام أهم النسب المالية و التي بينت تحسن أداء المؤسسة في سنة **2012**، و التي سجلت فيها المؤسسة ربح حيث قدر في سنة **2011** ب **160833943.43**دج ليرتفع في السنة الموالية الى قيمة: **163133297.70**دج.

كما تبين لنا من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي خلال نفس الفترة أن مؤسسة البناء بن رحو المهدي تعتمد على القروض قصيرة الاجل من أجل تغطية إحتياجاتها الدورية.

كما تطرقنا في الجزء الثاني من هذا الفصل إلى مدى إستعمال مؤسسة البناء للأساليب المساعدة في إتخاذ القرارات فوجدنا أن لوحة قيادة المؤسسة تقدمها في شكل تقارير فصلية و سنوية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى درجة الإبلاغ المالي في المؤسسة مع دراسة بعض الوسائل المستعملة في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة، ووجدنا من خلال الدراسة الميدانية أن المؤسسة شرعت في سنة **2012** في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على جميع عملياتها المحاسبية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر جودة المعلومات في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم و الاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية و ضمان لبقاء وإستمرار المؤسسة وتلعب التقارير المالية دورا هاما و فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة و صحيحة و دقيقة و في الوقت المناسب.

تقييم أداء المؤسسة هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها و مساعدتها على العمل و الإجتهاد للتقدم و الإستمرار و محاولة تميزها بالكفاءة و الفعالية في الأسواق الداخلية و الخارجية.

أولا : النتائج.

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

الجانب النظري:

- نتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقيدها في قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري.
- تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية التالية : الميزانية و جدول حسابات النتائج هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إدراج قائمتين جديدتين هما : جدول التدفقات النقدية و جدول التغيرات في حقوق الملكية.
- الإختلاف في عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها لأنهم بصدد إتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة.

الجانب التطبيقي:

أما الجزء التطبيقي الذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء النظري على إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و المتمثلة في مؤسسة البناء برحو المهدي يمكن إيجاز أهم نتائج الدراسة التطبيقية المتحصل عليها فيما يلي:

- كانت مؤسسة البناء برحو المهدي تعتمد في تمويل عملياتها على الديون قصيرة الأجل بشكل كبير وكذلك أموالها الخاصة، حتى سنة 2012 حيث قامت بقرض من البنك الوطني الجزائري.

- تقوم مؤسسة البناء برحو المهدي بعملية الإفصاح المالي بشكل فصلي و سنوي، و هذا راجع إلى عدم وجود مؤسسات كثيرة منافسة في هذا القطاع لأن مؤسسة البناء برحو المهدي من المؤسسات المحتكرة في هذا المجال .

إثبات أو نفي الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ما يلي :

- إن المعلومات المالية هي التي تقيم المؤسسات أدائها و وضعها المالي و يعتمد عليها في ترشيد قراراتهم، والوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن إستعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة.
- تفتقد القوائم المعمول بها حسب المخطط المحاسبي الوطني المعلومات الهامة التي نجدها في قائمة التدفقات النقدية، و التي لا تقل أهمية عن المعلومات الواردة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و التي تساعد الإدارة و المستثمرين في معرفة التدفقات النقدية الواردة و المدفوعة عن كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة سواء تشغيلية،تمويلية أو إستثمارية.

ثانيا : التوصيات:

بناءا على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة و المتعلقة بالأهمية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات تمكنا من وضع مجموعة من الإقتراحات و التوصيات التالية:

- لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين و صناع القرارات .
- توحيد جهود المحاسبين و مختلف المسيرين للخروج بقوائم مالية صادقة توضح بصورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة .
- اتخاذ أسلوب القياس المقارن كعملية مستمرة تقوم بها المؤسسات لكي تتمكن من تحسين أدائها .
- تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي و كذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي و التطبيقي.

آفاق البحث:

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها:

- التأهيل الدولي في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية .
- القياس المقارن وسيلة لتحقيق الإمتياز.
- مدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي.

قائمة المراجع

1-الكتب:

باللغة العربية:

-إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، دار متشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1993 .

-أحمد بدر،جلال الغندور، نارمان إسماعيل المتولي، السياسات المعلوماتية و إستراتيجية التنمية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

-أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي و الادارة الاستراتيجية (مفاهيم و نظريات وحالات تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 1996.

-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 .

-إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2001.

-أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة و تدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2005.

-إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .

-حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، دار الحامد، الأردن، 1998.

-سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، 2008.

-سليم الحسنى، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 1998.

-شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .

-صبحي محمود الخطيب، عمرو عباس العتر،مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1993.

-صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

-طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

-عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، 1998 .

-عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، 2006.

-كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية: مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، جامعة المالك سعود، المملكة العربية السعودية،1997 .

-كمال الدين الظهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006.

-كمال الدين الظهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 1998.

-محمد أحمد حسان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.

- -محمد الفيومي، أحمد حسن علي حسن، تصميم و تشغيل نظم المعلومات مع التطبيق باستخدام قواعد البيانات، توزيع دار المعارف، مصر.

-محمد الفيومي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية و البنوك و شركات التأمين، الدار الجامعية، لبنان، 1990.

-محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 1998 .

-محمد هيثم الزعبي، الإدارة و التحليل المالي لغرض الإستثمار، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.

-مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

-محمد محمود الخطيب، العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات)، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010.

-محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية : مشاكل الاعتراف و القياس و الإفصاح، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار وائل للنشر و التوزيع، لبنان، 2007 .

-نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

2.1-الكتب باللغة الفرنسية:

1- Alain David, l'information comtable outil de communication, L'édition d'organisation, paris, 1987.

2- Catherine Leanad et Sylvie verbruggle, organisation et gestion de L'entreprise, 2eme édition, edition dunod, paris, 1995.

3- Compétences et patrik gilbert et geraldine schmiot, évaluation des situations de gestion, édition economica, france, 1998 .

4- Jean- pierre briffaut, systèmes d information en gestion industrielle, hermès science publication, paris, 2000.

5- Paul amadieu, veronique bessière, analyse de l'informationfinancière:Diagnostic, èvaluation, prevision et risques, edition. Economica, 2007.

6- Stephane griffiths, gestion financiere, edetion chihab, alger, 1996.

2–الرسائل و المذكرات:

1–إبراهيم مبروكي، الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي د.يحي، جامعة المدية، 2008.

2– بومعزة حليمة، التحليل المالي كأداة لتقييم المؤسسة العمومية الإقتصادية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

3–ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشور، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.

3–الملتقيات:

1.3–باللغة العربية:

–نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المؤتمر العلمي الدولي حول":الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي) جامعة ورقلة، يومي 29و 30 نوفمبر 2011 .

3.2–باللغة الأجنبية:

1- Lellem Lakhder, Management et système d'information, séminaire ISGP, Alger, juin, 2002.

4–المواقع الإلكترزنية:

http/ :Fr.wikipedia.org/wik/information, le 17/02/2015, à 21 :00 h.